الجندرة

:: دراسة تحليلية تقويمية ::

تأليف

د. أحمد ربيع أحمد يوسف

أستاذ مساعد - بقسم الدعوة والثقافة الإسلامية

كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية

جامعة قطر

المقدمة

الحمـــد لله رب العالميـــن والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد :

فـــإن المـــرأة ذلك المخلوق الذي تسكن إليه النفس فتهدأ وتشعر بالود والألـــف ذلـــك المخلـــوق الرقيق الذي أوصي النبي -صلى الله عليه وسلم- بحســـن معاملته فقال : (استوصوا بالنساء خيراً) [1] وذلك لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- يعلم أن المرأة مخلوق ضعيف ظلم عند كثير من الأمم وشهد النبـــي -صـــلى الله عليه وسلم- وجوهاً من الظلم الذي وقع على المرأة في عصور الجاهلية.

ومـــع كـــل ما حققته المرأة المسلمة في ظل الإسلام من مكاسب إلا أن أكـــثر الســـهام التـــي توجه إلى الإسلام توجه عن طريق قضايا المرأة ظلماً وعدواناً على الإسلام . حقاً قد وجدت أقوال وممارسات خاطئة ضد المرأة في عصـــور ما بعد النبوة والخلافة الراشدة ولكن هذه الأقوال ليست هي الإسلام الأصيل ، ولذا نجد بعضا من مفكرينا قديماً وحديثاً يفندون هذه الأقوال دفاعاً عن الإسلام وثقافته.

والواقع أن المرأة تضيع بين اتجاهين متباينين مختلفين :

أحدهما : يدعو إلى تقوقعها والتضييق عليها وكتمان صوتها باعتباره عورة ومصادرة حريتها في زواجها وحرمانها من أن تشغل بعض الوظائف

---

(1) صحيح مسلم – كتاب الرضاع –باب الوصية بالنساء .

كالقضـــاء مـــثلا لعـــدم تهيؤها له إلى غير ذلك من قضايا فيها ظلم وإجحاف بالمرأة ومكانتها

ثانيهما : فتح الباب على مصراعيه للمرأة تحت دعوى الحرية فلا تكون هناك حدود أو قيود على هيئتها أو علاقاتها حتى ولو وصلت إلى العلاقات الشاذة المحرمة.

وبين الاتجاهين ضاعت المرأة وفقدت هويتها.

وفـــي العصـــر الحاضـــر بدأ الاهتمام بقضايا المرأة والمطالبة بحقوقها والدفاع عنها ينال قسطاً كبيراً من اهتمام المنظمات والدول والهيئات الدولية ولـــم يتوقف الأمر عند حد المطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة ولكن تعدى هذا الاهتمام إلى وجود أصوات تنادي بتهميش دور الرجل فيما يعرف بعصر الاستغناء عن الرجل.

ومـــن أخطـــر مـــا تعانيه مجتمعاتنا الإسلامية في العصر الحديث التبعية والتقليد فكثير من مثقفينا ينظرون إلى تراثنا وحضارتنا نظرة استخفاف، وذلك لأنهم فيما أظن لم يجهدوا أنفسهم في مطالعة حضارتنا وثقافتنا لتشبعهم بفكر آخـــر ولن يجهدوها في التنقيب عن كنوز لا تعود على ذواتهم بمنافع مادية فالمـــنافع فـــي عصرنا مرتبطة بالتبعية سواء أكانت تبعية سياسية أم فكرية وصـــدق قـــول النبي صلى الله عليه وسلم (لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه. قالوا يا رسول الله اليهود

والنصارى؟ قال فمن؟)[1] فظهرت التبعية والتقليد في استعارة الأفكار والنظم والقوانين الغربية وتطبيقها في مجتمعاتنا .

ومن التقليد والتبعية استعارة المصطلحات الغريبة والمبهمة وتطبيقها في مجتمعاتنا حتى ولو كانت مجتمعاتنا ليست في حاجة لها فظهرت مصطلحات متعددة وحتى لا تعاديها الجماهير فسرت وأولت بمعان مختلفة عن اللغة التي أتت منها والمجتمعات التي ظهرت فيها ، ومن أمثلة ذلك:

الاشتراكية :

تم تفسير الاشتراكية في عالمنا العربي بأنها تعني عدالة التوزيع وأن دعاتها يهدفون إلى تطبيق جانبها المالي دون الجانب العقدي الذي لا يقر بدين ولكن عند التطبيق الفعلي بدأت أحزابها في المناداة والجهر بكل معتقدات الاشتراكية ودولنا التي نادت بالفكر الاشتراكي وطبقته وأوهمت الفقراء بغد أفضل وأن المشكلة ليست في الموارد فهي كثيرة ولكن المشكلة تكمن في سوء التوزيع مما حدا بتغلغل هذا الفكر في أوساط الطبقات العمالية والفقيرة وما زالت الدول التي طبقت الاشتراكية في نظامها الاقتصادي تعاني من هزات اقتصادية حتى الآن.

العلمانية :

مصطلح ظهر في المجتمعات الغربية لتقليم أظافر رجال الكنيسة من التدخل في الشئون السياسية والتعليمية نظراً للممارسات الخاطئة لرجال الكنيسة وتدخلهم واستبدادهم السياسي ووقوفهم في وجه أي عمل علمي يقوم

---

(١) صحيح البخاري – كتاب الأنبياء – باب ما ذكر عن بني إسرائيل ، موقع الإسلام على الانترنت.

علـــى الـــتجربة والبرهان إذا كان يخالف أراء الكنيسة التي تعتمد على أراء مغلوطة. وتم استعارة هذا المصطلح من قبل أدعياء الفكر في عالمنا مع عدم وجـــود ما يقتضيه فليس في الإسلام رجالات دين يحكمون بالحق الإلهي ولم يقـــف الفكـــر الإســـلامي حجر عثرة أمام أي تقدم يأتي به العلماء وليت من ينادون بالعلمانية يفهمون أنها في المجتمع الأوربي لا تعني اللادينية ، وإنما تعنـــي اللاكنســـية ، ولكن للأسف انصب اهتمام دعاة العلمانية في مجتمعاتنا على الطعن في الدين ومناصبته العداء .

التنوير :

دعـــوة من الدعوات الحديثة التي تقوم على أساس أن الفكر الديني لا يحقـــق الطموحات للشعوب وأن الشعوب الإسلامية إذا أرادت التقدم فعليها أن تطرح الدين خلف ظهرها . وتقوم معارك فكرية في اتجاهين متباينين الأصالة والمعاصرة أو التراث والحداثة.

الإرهاب :

مصطلح جديد يختلف الناس حول مفهومه هل يشمل الدفاع عن الوطن أم لا ؟

ومصطلحات أخرى متعددة تمت استعارتها من الفكر الغربي والناس في تباين واضح حول مفهومها وتقوم المعارك والمساجلات الفكرية حول مفهوم هـــذه المصـــطلحات ، وكلمـــا هـــدأت المساجلات الفكرية حول مصطلح من المصطلحات سرعان ما يظهر مصطلح آخر تدور حوله المعارك والمساجلات وكأنـــه قـــدر لـــنا أن نعيش في حروب حول هذه المصطلحات معارك كلامية ومساجلات فكرية واتهامات متبادلة بالتبعية أو التخلف والجمود .

وفـــي العقـــد الأخير من القرن العشرين ظهر مصطلح جديد لم تخترعه عقول أمتنا بل تمت استعارته من الآخرين ألا وهو مصطلح الجندر. مصطلح مســـتعار مـــن اللغـــة الإنجليزية ظهر في الغرب ثم سرعان ما نادى به أهل الشرق وأقيمت مؤتمرات وندوات له ومناداة بتطبيقه وإقرار له من المنظمات الدولـــية؛ فما هي حقيقته؟ وما مدى تغلغله في المنظمات الفكرية في بلداننا؟ وهل نحن في احتياج إلى هذا المفهوم؟ وهل يتوافق مع تراثنا وحضارتنا ؟ .. هذا ما حدا بي لدراسة هذا الموضوع .

مفهوم الجندر :

لقـد استخدمت كلمة "جندر" منذ أكثر من عشر سنوات وأصبح استعمالها يـتزايد فـي جمـيع القطاعات سواء منها الجامعية، أو تلك المهتمة بمسائل التنمـية ، والسكان وتنظيم الأسرة. وتم اعتماده في مؤتمر السكان بالقاهرة سـنة ١٩٩٤م، ومؤتمـر بكين عام ١٩٩٦م ، ولكن الغموض واللبس الذي أحـاط بهـذا المفهـوم عند ظهوره في وثيقة مؤتمر بكين، والبرامج الدولية اللاحقـة دفع الكثير من النساء من مختلف الاتجاهات والحركات النسائية إلى محاولـة البحث والتعمق في أصول المفهوم وأبعاده الحقيقية، وذلك من أجل اتخـاذ المواقف المناسبة من تلك البرامج والتوصيات سلباً أو إيجاباً، ومن ثم ربطـته باحـثات كثيرات بحركاتٍ نسائية تدعو إلى التماثلية والشذوذ، وإلى تحمـيل الميول الجنسية للمرأة أكثر من هوية جنسية، واتهمته بدعوة المرأة العربـية إلـى بـناء حياتها وتحقيق طموحاتها في الحياة من خلال تلبية كل المطالـب القائمـة علـى الـنزعة الفردية بعيداً عن الالتزام بروابط الأسرة والمجتمع، بينما إعتبرت النساء من ناشطات الجندر أن أبعاد المفهوم مجردة تمامـاً مـن هذه الاتهامات، وأن الهدف من العمل على توظيفه لا يزيد على كونـه سـعياً إلى إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك من خلال التعامل معها من منطلق النوع الاجتماعي، الكلمة التي أصبحت مرادفة للجندر، وليس من منطلق كونها أنثى من حيث الجنس[١].

---

(١) ليلى الشايب : الجندر دعوة للمساواة أم للشذوذ - برنامج للنساء فقط- قناة الجزيرة

وبالـــرغم من هذا التطور والاعتراف، فإن هذا اللفظ ما زال غامضاً أو غير مفهوم، ومما يزيد اللفظ غموضاً، صعوبة ترجمته إلى لغة غير التي وجد فيها (أي الإنجليزية).

فتعرفه منظمة "الصحة العالمية" على أنه "المصطلح الذي يفيد استعماله وصـــف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية ، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية " ..

بمعـــنى أن كونـــك ذكراً أو أنثى عضوياً ليس له علاقة باختيارك لأي نشـــاط جنســـي قد تمارسه فالمرأة ليست امرأة إلا لأن المجتمع أعطاها ذلك الدور ، ويمكن حسب هذا التعريف أن يكون الرجل امرأة .. وأن تكون المرأة زوجـــاً تـــتزوج امـــرأة مـــن نفـــس جنسها، وبهذا تكون قد غيرت صفاتها الاجتماعـــية وهـــذا الأمـــر ينطـــبق على الرجل أيضاً. وتعريف الموسوعة البريطانـــية يصب في نفس الاتجاه فيقول عن الهوية الجندرية (GENDER IDENTITY) هي : شعور الإنسان بنفسه كذكر أو أنثى وفي الأعم الأغلب فإن الهوية الجندرية والخصائص العضوية تكون على اتفاق "أو تكون واحدة " ولكـــن هـــناك حـــالات لا يرتبط فيها شعور الإنسان بخصائصه العضوية، ولا يكـــون هـــناك توافـــق بين الصفات العضوية وهويته الجندرية (أي شعوره الشخصـــي بالذكورة أو الأنوثة) ..... وتواصل التعريف بقولها : "إن الهوية الجندرية ليست ثابتة بالولادة – ذكر أو أنثى- بل تؤثر فيها العوامل النفسية والاجتماعية بتشكيل نواة الهوية الجندرية وهي تتغير وتتوسع بتأثير العوامل الاجتماعـــية كلما نما الطفل" . بمعنى أن الطفل إذا نما في أسرة شاذة جنسياً فإنه قد يميل إلى جنس الذكور لتكوين أسرة بعيداً عن الإناث ليس على أساس

الجهـــاز العضـــوي ، وإنمـــا علـــى أساس التطور الاجتماعي لدوره الجنسي والاجتماعي .

وتواصل الموسوعة البريطانية تعريفها للجندر "كما أنه من الممكن أن تـــتكون هويـــة جندرية لاحقة أو ثانوية لتتطور وتطغى على الهوية الجندرية الأساسية – الذكورة أو الأنوثة– حيث يتم اكتساب أنماط من السلوك الجنسي فـــي وقت لاحق من الحياة ، إذ أن أنماط السلوك الجنسي والغير نمطية منها أيضاً تتطور لاحقاً حتى بين الجنسين ...!!"

فالمجتمع من وجهة النظر الجندرية هو المسؤول عن تحديد أدوار النوع والعلاقـــات الاجتماعية ، وهذه العلاقات والأدوار قابلة للتغيير ، فالفروق بين النوعيـــن ليست فروقاً بيولوجية ، ولكنها تستند إلى الأدوار الاجتماعية –كما يقول أصحاب الجندر– التي نستعملها منذ الطفولة ، ومن ثم يستطيع المجتمع تغيـــيرها عـــند الاقتضاء، فعلى سبيل المثال فإن للمرأة القدرة على أن تؤدي نفس العمل الذي يقوم به الرجل حالياً .. مهما اختلف نوع العمل حتى أوصلته التسوية النوعية إلى أن تقوم المرأة بدور الزوج في الزواج بالمثليين وعادة يتم طرح سؤال في التدريبات الجندرية للتجمعات النسائية والرجالية البسطاء فـــي تعلـــيمهم وفهمهم للحياة ، وهذا السؤال هو ما هي اللحظة الأولى التي وعيـــتم فـــيها أنكم ذكوراً أو إناثاً ؟ وبسؤال آخر :– متى كان إدراككم الأول بوصفكم ذكوراً أو إناثاً إن عليكم أن تفعلوا أشياء أو لا تفعلوها ؟ إذاً فمفهوم الجندر أو مفهوم النوع أو الجنس وغيرها من الكلمات المستخدمة في الجندر هي الأدوار التي يقوم بها الجنسان حسب ما حدده لهما المجتمع مسبقاً كأنثى أو كذكـــر ، وغالباً ما ترتبط هذه الأدوار بمجموعة من السلوكيات التي تعبر عـــن القـــيم السائدة في هذا المجتمع ، تحدد مدى إجادة كل من الجنسين في

القـيام بـالدور المنوط به درجة قبول المجتمع لهما ، وهذا التعريف لأدوار الـنوع أو الجنس الاجتماعي يوضح بصورة جلية أن المجتمع هو السبب في وعـي الفرد بذكورته أو أنوثته بعيداً عما يسمى بالاختلافات البيولوجية بين الجنسين ، وبناءً على ذلك فإن حركة المجتمعات في تطور مستمر مما يؤدي إلـى تطـور دور النوع وتغيره حسب الوسط الاجتماعي من ذكر إلى أنثى أو العكس أو استحداث أنماط جديدة للأسرة بعيداً عن لفظ مذكر ومؤنث مثل أسر الشواذ[1]

لقد كان التعبير بلفظ النوع (sex)هو الاستعمال الشائع للحديث عن تقسيم البشر إلى مذكر ومؤنث ، ولكن مع ظهور أنواع أخري لا هي مذكر ولا مؤنث بـل هـي بيـن بيـن ، ارتضت لنفسها الخروج من نوعها كالجنس الثالث (المخنسـين من الرجال) والجنس الرابع (المسترجلات من النساء) وبدلاً من الوقوف أمام هذه الأنواع الشاذة ومحاربتها والتضييق عليها لخطورتها على المجـتمعات البشرية بدا الدفاع عنها وسن القوانين لإباحة تلك العلاقات تحت دعوى الحرية الشخصية

وشـاع اسـتعمال مصطلح الجندر في الدول الغربية التي لا ترى أصلاً حرجاً في إباحة الشذوذ الجنسي وتعدد أنماط الأسرة خاصة بعد وصول الشواذ إلـى هيئات ومنظمات تطالب بحقوقهم ووصلت قوة تلك المنظمات والهيئات إلى حد أن كونت لوبي يسعى لنيل رضائه الساسة ونواب المجالس البرلمانية ووصل بعض الشواذ إلى كراسي الوزارة .

---

(١) صباح عبده الخيشني مشروع الجندر

www.aleman -yaman.net/isdarat/isdar.3.htm

ولم تكتف الدول الغربية بمسلكها هذا أن يكون قاصراً عليها بل دعت إلى إقراره عالمياً عن طريق المنظمات والهيئات الدولية ومن هذا ما يلي :-

أولاً : استدراك على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وقعته الدول الأعضاء عام ١٩٤٨م.

في ١٩٩٦م أُشهرت قضية لشاذ أسترالي يدعى نيكولاس تونون ادعى أمام لجنة حقوق الإنسان المكونة وفق بروتوكول خاص ملحق بمعاهدة حقوق الإنسان المدنية والسياسية لعام ١٩٩٦م ... وهذه المعاهدة تشجع على احترام وصيانة حق الزواج وحركة الحياة العائلية ، ولا يوجد فيها أي إشارة إلى الحقوق الجنسية ..لذلك كانت هذه الاتفاقية الدولية بالتزامها بإطار الأسرة كإطار اجتماعي أساسي ملزمة للدول الموقعة عليها وتعمل لجنة حقوق الإنسان على مراقبة ذلك ادعى تونون أن قانون ولاية أستراليا ينص على عقاب من يمارس السلوك الجنسي الشاذ .

فماذا فعلت هذه اللجنة إزاء دعوى تونون الأسترالي ، قامت لجنة حقوق الإنسان بتوسيع نص الاتفاقية الموقع عليها من دول العالم بما يخالف إرادة هذه الدول ، لتشمل حرية الحياة الجنسية غير النمطية ، وعدم جواز تدخل الدولة – أي دولة من الدول الموقعة على المعاهدة الأساسية – في الحياة الخاصة للأفراد تحت باب المصلحة العامة أو حماية الأخلاق أو منع انتشار الأمراض..؟!

وفي نفس الإطار أكدت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة وهو مكتب أُنشئ بهدف رعاية التزام الدول وتطبيقها لحقوق الإنسان أكدت على لسان المفوضة العامة للمفوضية السيدة "روبنسون" في كلمة لها

أن الإعـــلان العالمـــي لحقـــوق الإنســـان لعام ١٩٤٨ م ،هو وثيقة حية وقد اكتشـــفت أن هـــذه الوثـــيقة – وهذه مفاجأة المفاجآت – تضمنت في ثناياها حمايـــة "حـــق الـــتوجه الجنسي" أي الحياة المثلية. وقد التقت هذه المفوضة (مـــاري روبنســـون رئيس جمهورية ايرلندا السابقة) بالحلف الدولي للشواذ وتعهـــدت خلالـــه بإعطاء كل تأييدها ودعمها لجهود هذا الحلف الذي يتمتع بالصـــفة الاستشـــارية لدى اللجنة الاجتماعية والاقتصادية في الأمم المتحدة وأعلنـــت مـــاري روبنسون عن عزمها تعيين مراقب خاص لمتابعة المسائل المـــتعلقة بحقـــوق الشـــواذ ومنها حق الزواج من نفس الجنس ، ومكافحة القوانيـــن المضادة للشذوذ الجنسي .. وأكدت تصميمها على حث لجنة حقوق الإنســـان للإعـــلان عـــن أن كل تفرقة على أساس السلوك الجنسي هي غير قانونية[١]

ثانياً : مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية :

عُقـــد فـــي القاهرة عام ١٩٩٤م خرج بإعلان القاهرة الذي أثار جدلاً واسعاً على المستوى العربي والإسلامي وحتى على المستوى الدولي نظراً لما احـــتوته وثائقه وتوصياته من تصعيد خطير في الهجمة الشرسة على الأديان السماوية والقيم الإنسانية والأخلاقية ، حيث حفلت الوثائق الأساسية للمؤتمر بمصطلحات ملغومة غير واضحة المعالم .. ومبهمة المعاني ولا يمكن تحديد معانـــيها بدقـــة إلا من خلال القائمين على المؤتمر والعودة للنص الإنجليزي الأصـــلي للوثـــائق ، مـــثل كلمة الصحة الإنجابية و"الاختيارات الإنجابية " ، ومعناه حرية الإجهاض كخيار إنجابي تتمتع به المرأة دون عوائق.

---

(١) صباح عبده الخيشني مشروع الجندر

www.aleman-yaman.net/isdarat/isdar.3.htm

ومصطلح "الحقوق الجنسية " وكلمة المتحدين والمتعايشين (Gouple) ومعناها حرية الشخص في الممارسة الجنسية حتى مع شخص من نفس الجنس "اللواط" بمعنى أن الوثيقة أرادت إقرار حقوق "اللواطيين والسحاقيات" واعتبارهم أشخاصاً طبيعيين يمارسون حريتهم الجنسية خارج الإطار التقليدي أو النمطي الذي فرضه المجتمع وهو نطاق الأسرة "الأب والأم" تحت مظلة الزواج .

والمؤتمر بهذه الفقرات ضرب بالأسرة النواة الأساسية لتكوين المجتمع عرض الحائط وقد أبدت ٢٣ دولة تحفظاتها على نص الإعلان في أربعة اتجاهات:-

(أ) الاعتراض على مصطلحات مثل الصحة الإنجابية إذا كانت تعني حرية الإجهاض .

(ب) الاعتراض على مصطلح "المتعايشين والمتحدين" وحريات الأشخاص فيما إذا كان المراد بها الحياة غير النمطية "الأسرة" والتأكيد على أن الزواج هو العقد المبرم بين الرجل والمرأة والذي يكون الأسرة الجهاز الاجتماعي المسؤول عن الإنجاب وتربية الأطفال .

(ج) الاعتراض على المصطلحات التي تخول "الأشخاص" الحريات المختلفة كالصحة الإنجابية والصحة الجنسية .... الخ.

(د) الاعتراض على نص الإعلان الذي يُصرح بأن للأسرة أنواعاً وأنماطاً مختلفة في المجتمعات البشرية[1]

وشهدت أروقة مؤتمر القاهرة وجلساته مناقشات حول سبل تعميم ثقافة الخصوصية الجنسية، وإباحة الممارسات الشخصية في هذا الصدد للرجل

---

(١) صباح عبده الخيشني مشروع الجندر

www.aleman-yaman.net/isdarat/isdar.3.htm

والمـــرأة علـــى حد سواء – بغض النظر عن عدم اتفاق هذه الممارسات مع الشرائع الدينية، وأعراف المجتمعات وقوانينها – وإتاحة المعلومات الجنسية للمراهقين، والدعوة إلى عدم انتهاك خصوصيتهم من قبل أسرهم وعائلاتهم، وإلغـــاء الممارســـات والنصـــوص القانونـــية التي تحد من ممارسة الأفراد لحـــرياتهم الجنســـية، باعتـــبار أن مسألتي الجنس والإنجاب هما من صميم الحريات الشخصية للمواطنين[1]

ثالثا : **مؤتمر بكين** :

المؤتمر الدولي الرابع حول المرأة والذي عُقد في بكين ١٩٩٥ م يعدُّ من أهم المؤتمرات النسوية .. وفيه خرجت أكبر تظاهرة مؤتمرية نسوية مكونة من "٧٠٠٠ امرأة " تنادي بحقوق السحاقيات أو الشواذ ، وتعتبر وثيقة بكين هـــي قـــاعدة العمل لمخططات الصندوق وقرارات المؤتمرات السابقة وخاصة مؤتمر القاهرة، وقاعدة التحرك الهامة لمخططات النسوية النوعية ..

وكـــان مـــن أكبر المفاجآت في هذا المؤتمر ظهور عبارة (Orientation Sexual) التـــي تفـــيد حرية الحياة غير النمطية كحق من حقوق الإنسان في نص المادة ٢٢٦ في وثيقة بكين، ولكن الوفود المشاركة من كثير من الدول طلبـــت تعريف المصطلح أو حذفه ، في الوقت الذي زعمت فيه الدول الغربية وعلـــى رأسها الدول الاسكندنافية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ، ودول الاتحـــاد الأوربي أن العبارة لا تضيف حقاً جديداً من حقوق الإنسان وحرياته وبالتالي لا داعي لحذفها .. وأبدت الدول الغربية تحفظها – ومن بينها الكيان الصهيوني – على مسألة التوجس من عبارة الحياة غير النمطية – فإسرائيل

---

(١) محمد مختار : الأسرة في الإسلام والغرب مجلة النبأ العدد ٦٤ /١٤٢٢هـ

تقـــول " إن وفد إسرائيل إلى مؤتمر المرأة الرابع يود أن يقدم النص التأويلي فـــيما يـــتعلق بوثيقة بكين المسماة بقاعدة العمل فقرة ٤٦ إن إسرائيل كانت تفضـــل الإشارة المعلنة "المباشرة " إلى الحواجز التي تواجهها النساء بسبب توجههن الجنسي (توجههن إلى الحياة غير النمطية) ولكن في ضوء التفسير الـــذي أعطـــى للكلمـــات أسباباً أخرى من قبل لجنة حقوق الإنسان في الأمم المـــتحدة ، فإننا نفسر الكلمات "أسباب أخرى " على أنها تتضمن الحياة غير النمطية (التوجه الجنسي)" .

وكنتـــيجة لاعتراض كثير من الدول منها الدول الإسلامية ودول جنوب أمريكا اللاتينية الكاثوليكية وحتى الكنيسة الكاثوليكية وغيرها من الدول، حتى الصـــين نفسها وقفت ضد هذا المصطلح وتم حذفه من وثيقة بكين التي تعتبر أول وثيقة ومؤتمرها أول مؤتمر يدرج هذا المصطلح في أجندة أعماله .

والغريب في هذا المؤتمر وغيره من مؤتمرات الصندوق أن كل مصطلح قـــد يثير الانتباه والشكوك ينزع من النسخة العربية للوثيقة ويبقى في النص الإنجلـــيزي الأصـــلي للوثـــيقة.. على اعتبار أن الغربيين هم مصدر الحرية الجنســـية ولا وجود لمشاكل معهم من هذا النوع على عكس العالم الإسلامي والعـــالم الثالث ومنها دول أمريكا اللاتينية التي اعترضت على وثيقة مؤتمر القاهـــرة ، وكذلـــك وثيقة مؤتمر بكين ، وأبدت تحفظها في المصطلحات التي تدعو للشذوذ عن فطرة الله ...

وإضـــافة إلـــى مصـــطلح " التوجه الجنسي" الذي يعني حرية الحياة غير النمطـــية كمصـــطلح للشـــذوذ الجنسي وما أثاره من ردود أفعـــال ، إلا أن الوثـــيقـــة جاءت بمفاجأة ثانية وهي مصطلح الجنـــدر (GENDER) والذي تكـــرر فـــي إعـــلان بكيـــن ٢٥٤ مرة وخلافاً لمؤتمر القاهرة الذي تكرر فيه

مصطلح الجندر ٥١ مرة فقط وتم تعريفة بأنه "نوع الجنس" من حيث الذكورة والأنوثة فلم يثر أي نزاع لانتهاء الأمر بالتعريف ، ولكن في مؤتمر بكين ظهر المصطلح كلغم قابل للانفجار بما لا تحمد عُقباه ، فطالبت وفود كثير من الدول المحافظة بتعريف الجندر ، فشكل فريق عمل لتعريفه ، وأصرت الدول الغربية على وضع تعريف يشمل الحياة غير النمطية كسلوك اجتماعي، ورفضت الدول الأخرى "المحافظة" أي محاولة من هذا النوع فخرجت لجنة التعريف بتعريف المصطلح بعدم تعريفه وكان معنى ذلك هو تفسير الكلمة بمعناها الذي جاءت به في استخدامات الأمم المتحدة وهو تعريف خطير[١]

وعلى بعد ٤٠ كيلو متراً من العاصمة الصينية، وعلى هامش مؤتمر بكين، شهدت مدينة (هوايرو) مؤتمراً آخر للهيئات التطوعية غير الحكومية، وتعرض المجتمعون بشكل رئيسي للقضايا المتعلقة بمؤسسة الأسرة كإحدى أشكال التنظيم الاجتماعي، من خلال مناقشة قضايا الجنس والإجهاض والميراث والزنا والشذوذ الجنسي وما يسمى بحقوق المثليين في ممارسة حرياتهم الجنسية، وخرج هؤلاء بما سمي (إعلان الحقوق الصحية والجنسية) ليؤكدوا وجهة نظرهم بإقرار الشذوذ، وحق المرأة والرجل في اختيار أسلوب الإنجاب الملائم، واعتبار أن رعاية الآباء لأبنائهم والاهتمام بهم مظهر من مظاهر التخلف، وعائق في طريق تقدم المرأة وحصولها على حقوق متساوية مع الرجل، واعتبرت وثائق المؤتمر عمل المرأة داخل المنزل بما في ذلك

---

(١) صباح عبده الخيشني مشروع الجندر

www.aleman-yaman.net/isdarat/isdar.3.htm

رعايــة شــؤون الأســرة، استغلالاً لها ونوعاً من البطالة؛ مما يعيق عملية التنمية في المجتمعات النامية[1]

يقول الأستاذ كمال حبيب في تعليقه على مؤتمر بكين : ووثيقة بكين في الحقــيقة تمثل مخططاً حاول فرض مصطلح "النوع Gender " بدلاً من كلمة Sex والتــي تشــير إلى الذكر والأنثى ــ أما النوع فمعناه رفض حقيقة أن الوضع البيولوجي هو المصير لكل فرد، ورفض حقــيــقــة أن اختلاف الذكر والأنــثى هو من صنع الله ــ عز وجل ــ وإنما الاختلاف ناتج عن التنشــئة الاجتماعــية والأسرية والبيئة التي يتحكم فيها الرجل. وتتضمن هذه النزعة فــرض فكرة حق الإنسان في تغيير هويته الجنسية وأدواره المترتبة عليها، ومن ثَمَّ الاعتراف رسمياً بالشواذ والمخنثــيــن والــمــطالبة بإدراج حقوقهم الانحرافــية ضــمن حقــوق الإنســان ومنها حقهم في الزواج وتكوين أسر والحصــول على أطفال بالتبني أو تأجير البطون. وتطالب الوثيقة بحق المرأة والفتاة في التمتع بحرية جنسية آمنة مع من تشاء وفي أي سن تشاء وليس بالضــرورة في إطار الزواج الشرعي ؛ فالمهم هو تقديم المشورة والنصيحة لتكون هذه العلاقات (الآثمة) مأمونة العواقب سواء من ناحية الإنجاب أو من ناحية الإصابة بمرض الإيدز.

وتطالــب "وثــيقة بكين" الحكومات بإعطاء الأولوية لتعزيز تمتع المرأة والــرجل ــ بالكــامل وعلى قدم المساواة ــ بجميع حقوق الإنسان والحريات بدون أي نوع من التميز وحماية ذلك، ويدخل ضمن هذه الحقوق والحريات: الحريــاتُ الجنسية بتنويعاتهــا المختلفة والتحكــم في الحمل والإجــهاض وكــل مــا يخــالف الشرائع السماوية، وتطالب الوثيقة الحكومات بالاهتمام

(١) محمد مختار : الأسرة في الإسلام والغرب مجلة النبأ العدد ٦٤ /١٤٢٢هـ

بتلبـــية الحاجـــات التثقيفية والخدمية للمراهقين ليتمكنوا من معالجة الجانب الجنســـي في حياتهم معالجة إيجـــــابية ومسؤولة ، وتطالب بحق المراهقات الحوامـــل في مواصلة التعليم دون إدانة لهذا الحمل السِّفَاح.ولا تتحدث "وثيقة بكيـــن" عن الزواج من حيث إنه رباط شرعي يجمع الرجل والمرأة في إطار اجتماعـــي هو الأسرة؛ وإنما ترى أن الزواج الـــمبكر يعوق المرأة، ومن ثَمَّ فهي تطالب برفع سن الزواج وتحريم الزواج المبكر. ولا ترد كلمة "الوالدين" إلا مصحوبة بعبارة "أو كل من تقع عليه مسؤولية الأطفال مسؤولية قانونية" في إشارة إلى مختلف أنواع الأسر المثلية، ولا تستخدم الوثيقة عبارة الزوج وإنما الشريك أو الزميل.وتخاطب وثيقة بكين المرأة الفرد وليست المرأة التي هـــي نواة الأسرة، ولذا فالمرأة العاملة هي المرأة المعتبرة؛ أمَّا المرأة العاملة داخـــل البيت ــ ربة الأسرة ــ فينظر إليها باعتبارها متخلفة وخارج السياق الدولـــي الجديـــد؛ لأنها لا تمارس عملاً بمقابل، ولأنها ربطت نفسها بالزوج والأولاد والأســـرة، ولـــذا فعبارة: "الأمومة" وردت حوالي ست مرات؛ بينما كلمة: "جندر" جاءت ستين مرة وجاءت كلمة "جنس" في مواضع كثيرة.

إن وثـــيقة بكين التي أصبحت "مقررات بكين" ووقعت عليها ١٨٠ دولة هي أساس المرجعية الكونية البديلة والتي أشارت بوضوح إلى أن الدين يقف عائقاً أمام تحقيق هذه المقررات[١]

رابعاً : مؤتمر روما لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية:

والـــذي عقد في روما ١٩٩٨ م ، وقدحاول المؤتمرون إصدار توصيات مُلـــزمة علـــى المســـتوى الدولـــي بتجريم القوانين التي تعاقب على الشذوذ

---

(١) كمال حبيب : عولمة المرأة قراءة في الأيديولوجية النسوية الجديدة الشبكة الإسلامية ٢٠٠٣/٢/٢٠م

الجنســـي أو "المضادة للشذوذ الجنسي" إذ أوردت الدول الغربية في النص ما معـــناه أن كـــل تفـــرقة أو عقـــاب علـــى أساس "الجندر" تشكل جريمة ضد الإنسانية...!! .

واســـتطاعت الوفود العربية كشف النقاب عن هذه الجريمة الجديدة في حق الإنسانية وكرامتها ، وقد أدخلت كلمة الجندر Gender في تعريف الجرائم فـــي النص الإنجليزي ، في حين أن النص العربي والفرنسي للقانون استعمل كلمة جنس SEX.

ورفضـــت وفود الدول العربية والإسلامية مفهوم الجندر وطالبت بحذف هـــذا المفهـــوم أو تعريفه ليتسنى لهم الحكم عليه ، وبعد خلاف استمر أياماً اعترفت الدول الغربية بأنها تعني بالجندر عدم الحياة النمطية للنوع الواحد ، وبالتالـــي إذا مارس أحدهم الشذوذ الجنسي فعوقب بناءً على القانون الداخلي للدولـــة كان القاضي مجرماً بحق الإنسانية ، لأنه عاقب الشاذ بسبب سلوكه الجنسي الذي من حق الشاذ أن يتمتع به، وأن يبدله تبعاً لأهوائه ...!!

ولـــم تستطع الوفود العربية أن تحذف كلمة جندر من النص، وإنما حور المعنى إلى أنه يعني الذكر والأنثى في نطاق المجتمع .. وكلمة نطاق المجتمع - بكـــل أسف- لا تخرج عن مجمل التعاريف التي وردت عن الجندر باعتبار أن دور النوع لكليهما مكتسب من المجتمع ويمكن أن يتغير ويتطور في نطاق حدثية المجتمع نفسه.[1]

(١) صباح عبده الخيشني مشروع الجندر

www.aleman-yaman.net/isdarat/isdar.3.htm

خامسا : **مؤتمر لاهاي للتنمية والسكان** :

عقـد فـي هولـندا ١٩٩٩م وقد تبنى المؤتمر وبكل وقاحة أطروحات جماعـات الشـواذ والمنحلين والاستحواذ على فعالياته وتوصياته وقد أصدر المؤتمرون فيه "قائمة التوصيات" أو ما سمي بالإعلان ما يلي :-

(أ) يجب أن يكون التعليم الجنسي الشامل إلزامياً على جميع المراحل ويجب أن يغطي المتعة الجنسية والثقة والحرية عن التعبير الجنسي والسلوك الجنسي غير النمطي.

(ب) طالـب الإعـلان بإنشـاء جهاز خاص في كل مدرسة لتحطيم الصور التقلـيدية والسلبية للهوية الجندرية ، للعمل على تعليم الطلبة حقوقهم الجنسية والإنجابية (المتعلقة بالجهاز العضوي الإنجابي) ولهدف خلق هوية إيجابية "للفتيات النساء" و"للفتيان الرجال " .

وهـذا الإعلان في حقيقته ما هو إلا تفسير لألغاز مصطلحات نص إعـلان القاهرة فالمادة ٤١٩ من نص إعلان القاهرة تدعو إلى تحطيم "الـتفرقة الجـندرية " وإلى "إزالة الصور التقليدية لأدوار الجنسين من مناهج التعليم والتواصل" .

وإذا كـان مؤتمـر القاهرة قد لاقى الصعوبات في إدراج مصطلح "الـتوجه الجنسي" فإن إعلان الشباب في لاهاي قد حفلت كل صفحاته بمصـطلحات مـثل ("حرية التعبير الجنسي" ، " الحريات الجنسية " ، "المتعة الجنسية" ، "حق الإجهاض" ،" توفير موانع الحمل") إضافة إلى عدم التفرقة على أساس "السلوك الجنسي " و "التوجه الجنسي" .

(ج) دعـا المؤتمـر بكـل وقاحة مطلقة- الحكومات إلى إعادة النظر وتقديم قوانيـن جديـدة تتناسـب مـع حقـوق المراهقين والشباب للاستمتاع بـ"الصـحة الجنسـية" و"الصـحة الإنجابية" بدون تفرقة على أساس "الجندر" .

(د) يطالب الإعلان الحكومات بتحديد قسم من ميزانيتها لتأمين هذه المطالب وخاصة "موانع الحمل" "الإجهاض" والإجهاض في حالات الطوارئ بحيث يتمكن الشباب من "صنع قراراتهم واختيارهم"[١]

سادسا : دورة الحكومات بنيويورك

جـاءت دورة الحكومـات بنـيويورك للمصادقة على ما انبثق عن هذه المؤتمـرات وإقـرار إعـلان القاهـرة ليصبح مُلزماً لجميع الدول في الأمم المتحدة.

وتتمـثل أهـداف خطـة العمل بأجندة الشباب للسكان والمرأة في دورة الحكومات بنيويورك في التالي :

١- إعطـاء الشذوذ صفة شرعية باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان وقبول زاوج الجنس الواحد .
٢- معاملة الصحة الإنجابية على أنها حق من حقوق الإنسان .
٣- مطالبة الحكومات بدعم وسائل منع الحمل للشباب والشابات والمراهقين غير المتزوجين والشواذ .

---

(١) صباح عبده الخيشني مشروع الجندر

www.aleman-yaman.net/isdarat/isdar.3.htm

٤- مطالبة الحكومات بصرف العقاقير الطبية في المدارس والمناطق النائية من خلال العيادات الطبية (كل ما يخص موانع الحمل والصحة الإنجابية). مطالبة الحكومات بعرض كل ما يخص الصحة الإنجابية على الشباب والفتيات في المدارس .

٥- مطالبة الحكومات بإدخال الصحة الإنجابية في المقررات الدراسية وتدريسها في الفصول اليومية لتكون المرجع الأساسي لدول العالم .

٦- تقديم المسوحات للمدرسين في المدارس والأهالي والأطباء لإقناعهم بالسياسة الجديدة .

٧- مطالبة الحكومات بتوعية الشابات بمعنى الإجهاض الآمن ، والمراهقات ذوات الحمل المبكر "غير الشرعي" بمعنى الأمومة الآمنة .

٨- المطالبة بنشر مراكز المعلومات بين الشباب والشابات في المدارس والمجتمعات والقرى لتنفيذ البرامج .

٩- مطالبة الحكومات بالتعاون مع المنظمات الأهلية على نطاق واسع لتلبية حاجات الشباب .

١٠ - مطالبة الحكومات بتوفير وسائل "منع الحمل في الماكينات بالشوارع".

١١ - مطالبة الحكومات برعاية المغتصبات وتقديم الخدمات لهن بما في ذلك الزوجات اللاتي اغتصبهن أزواجهن ...!!(وهي المعاشرة الجنسية للزوجة بدون رضاها)..!!

١٢ - مطالبة الحكومات برعاية المجهضات دون ضوابط قانونية أو تحفظات أخلاقية[١]

---

(١) صباح عبده الخيشني مشروع الجندر

www.aleman-yaman.net/isdarat/isdar.3.htm

سابعا : مؤتمر عالم جدير بالأطفال :

كان مقررا أن يعقد هذا المؤتمر بنيويورك بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠٠١م ولكن أحداث ١١سبتمبر التي شهدتها مدينتي واشنطن ونيويورك أجلت عقد المؤتمر إلى ٢٠٠٢/٥/٨م وقد انعقد المؤتمر بحضور ٤٨ رئيس دولة وحكومة و٢٤ أميراً ونائب رئيس ورئيس وزراء بالإنابة و٩٢ وزيراً ووفداً من ١٨٠ دولة من مختلف أنحاء العالم وقبل انعقاد المؤتمر وفي إطار المحاولات لإصدار وثيقة دولية ملزمة في مجال الأطفال والمراهقين نقلت المنظمات النسائية الغربية الإباحية نشاطها إلى هذا الميدان لتستكمل دورها المشبوه المتمثل في فرض منظومتها الثقافية على دول العالم في كل المجالات، وتحت عنوان: (عالم جدير بالأطفال) تم تضمين هذه المنظومة في عدد كبير من بنود مشروع الوثيقة المؤقت الخاص بالأطفال تمهيداً لإصدار الوثيقة النهائية وكما فعلت تلك المنظمات في الوثيقة الخاصة بالمرأة من إهمال للواجبات والتركيز على الحقوق تكرر الموقف نفسه تجاه حقوق الأطفال ؛ فهي تتوسع في تلك الحقوق وتهمل الواجبات المطلوبة من الأطفال والمراهقين تجاه الأسرة والمجتمع ، كما أنها أهملت تماماً الالتزامات المطلوبة من جانب الدول الغربية تجاه رفع الظلم الواقع على نساء العالم وكذلك الأطفال نتيجة الفقر والنزاعات المسلحة التي يقوم الغرب بدور بارز في تأجيجها وإثارتها تحقيقاً لمصالحه في مناطق العالم المختلفة خاصة إفريقيا. وقد بذلت وفود الدول الإسلامية جهودا في التصدي لبنود الوثيقة المقترحة وانتقد ائتلاف المنظمات الإسلامية في مذكرته "إصرار الوثيقة على الاحتفاظ بفلسفة "الجندر" (النوع) التي تروج لها التيارات النسوية ذات التوجه النوعي "feminists gender"، ويصر مكتب اللجنة التحضيرية للجلسة الخاصة على استخدام مصطلح "الجندر" بدلا من "الجنس"؛ مما يعكس موقف هذه

التـــيارات النسوية في الوثيقة، التي تهدف إلى القضاء على جميع الاختلافات البيولوجية والنفسية والأدوار الحياتية بين الفتيات والفتيان".

وحـــذر الائتلاف من أن الإقرار بالجندر على أنه فلسفة قائمة يتعارض مع منظومة القيم الأخلاقية للإسلام، وقد يؤدي إلى انتشار الشذوذ الجنسي وأشكال الفوضى الأخرى داخل المجتمعات.

وأعـــاد الائـــتلاف إلى الأذهان أن عدة دول مختلفة كانت قد نجحت في إدخـــال تحفظاتهـــا على استخدام هذا المصطلح في الوثائق السابقة لمؤتمر الســـكان ومؤتمر بكين، ولكنه عاد مرة أخرى ليظهر بقوة في هذه الوثيقة، وتمت الموافقة عليه في عدد من موادها[1].

وقـــد قابلت المنظمات الغربية الإباحية مقاومة لم تكن تتوقعها أجهضت كل محاولاتها للإبقاء على البنود التي تتعارض مع الأديان والأخلاق، ورغم الإنفـــاق الهائل والصوت العالي والمناورات التي ميزت أداء تلك المنظمات التـــي لم تتورع عن اللجوء للتزوير في بعض الجلسات في أثناء التصويت علـــى بعـــض البـــنود، وإعطـــاء مواعيد الجلسات في أماكن غير الأماكن الحقيقية لضمان عدم مشاركة المخالفين لهم.

أما المقاومة التي تعرضت لها العلمانيات من جانب اللوبي الإسلامي – الكاثوليكي الذي تم تكوينه من الوفود الإسلامية، ووفد الفاتيكان الذي رفض البنود التي تدعو للإباحية والإجهاض والتي تهدد كيان الأسرة، وانضم لهذا اللوبـــي جماعـــات الحفـــاظ على الأسرة الأمريكية، وتمكن هذا اللوبي من الوقوف بصلابة ضد التيار الإباحي داخل المؤتمر، واقترن ذلك بموقف من

---

(١) تحفظات إسلامية على عالم جدير بالأطفال –الأخبار– إسلام أون لاين نت ٢٠٠٢/٤/٣م

جانب الرئيس الأمريكي بوش الذي أرسل خطاباً إلى المؤتمر يُعرب فيه عن اعتراضه على كل البنود التي تتعارض مع الأديان والأخلاق وتهدد كيان الأسرة.

وتمكنت اللجنة الإسلامية للمرأة والطفل بالتعاون مع باقي الوفود العربية والإسلامية والكاثوليكية من تعديل عدد من البنود التي تتعارض مع القيم الإسلامية والمسيحية، وحصلت على موافقة أكثر من سبعين وفداً على الوثيقة المقترحة والتي قدمتها بديلا عن الوثيقة الغربية. في حين كانت أشد الحركات هجومًا على اللوبي المحافظ هي الحركة الكندية للتنمية والسكان التي بثت هجومها عبر الإنترنت(١).

وهكذا عملت هذه المؤتمرات التي ترعاها الأمم المتحدة على استخدام لفظ الجندر ومحاولة تعميمه في كل المحافل الدولية وصولا إلى منح الشواذ والشاذات حريتهم المطلقة في ممارسة شذوذهم دون أدني عقاب أو توجيه لوم لهم .

إن المنظمات الدولية بدأت في تبني هذه المفاهيم والمبادئ النسائية، وصياغتها في وثائق رسمية تضفي عليها الصفة الشرعية والقانونية، لتحاول بعد ذلك أن تصنع منها قضية دولية، بل إن الغرب في سعيه لاستخدام هذه الورقة للضغط على الحكومات الأخرى، اعتبرها ضمن قضايا حقوق الإنسان داعياً إلى ما يسمى برفع القيود والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد

(١) الرسمي والأهلي في عالم جدير بالأطفال إسلام أون لاين ٢٠٠١/٤/٥م

المـــرأة، بغـــض النظر عن القيم والمبادئ الدينية السائدة في المجتمعات غير الغربية[1]

كمـــا عملت هذه المؤتمرات على تكريس الجهود نحو إقرار وضع جديد للمـــرأة هو عولمة المرأة أي جعلها كائناً عالمياً يمكن وصفه بأنه كائن فوق الحكومـــات أو كائن عابر للقارات.. ولجعلها كائناً عالمياً كان لا بد من عـــقد المؤتمرات الدولية وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات العالمية التي تلزم الحكومات بحقوق هذا الكائن، وتمثل توصيات المؤتمرات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات العالمية المرجعية العالمية الجـــديـــدة التي يمكن وصفها بأنها "أيديـــولوجية نسوية" لها قوة الأيديولوجيات السياسية التي عرفها القرن الماضي ثم انهارت وخبت وماتت. وكما كان يحدث بالنسبة للأيديولوجيات السياسية والفكرية فإن الأيديولوجـــية النسوية الجديدة يراد لها أن يكون معتنقوها في كل العالم وفي كـــل الـــدول والشـــعوب وفي كل الأعمال؛ فإنها الوسيلة الجديدة لغزو العالم وشـــعوبه، وهي الدين الجديد الذي يُراد للعالم أن يتوحد خلفه ويدين به : بيد أن الخطـــر فـــي هذه الأيديولوجية والدين الجديد يكمن في أن الذي يُبشر بها ويدعـــو إلـــيها هو النظام العالمي الجديد الذي حقق ما اعتبره انتصاراً نهائياً وعالمـــياً للفكـــر الغربي العلماني، ويريد أن يفرض هذا الدين والأيديولوجية بـــالقوة على العالم كله بحيث تكون هناك قوة عالمية واحدة ومرجعية كونية واحـــدة وإنسان عالمي واحد، وتنهار كل الحدود والقيود والحصون أمام هذه القـــوة العالمية الجديدة والمنفردة بحيث تصبح إرادتها ورغباتها ومصالحها مُســـلَّماً بهـــا ومُرحَّباً بقدومها بلا أي عوائق من الدين أو اللغة أو اللون أو الجـــنس أو القومية أو الثقـــافـــة. أي أن المرجعية الكونية الجديدة هي بديل

---

(١) محمد مختار : الأسرة بين الإسلام والغرب – مجلة النبأ – العدد ٦٤ رمضان ١٤٢٢هـ

لكل ما عرفته الأمم والأجناس البشرية من ثقافات وتاريخ وصراعات وأفكار؛ بحيث يغدو كل هذا ذكرى بلا قيمة ولا معنى، وتصبح القيمة والمعنى في المرجعية الكونية البديلة والجديدة التي يتحوَّل البشر جميعاً فيها عبيداً للإله الذي قررها، وهو النظام العالمي الجديد. كما أن خطر هذه الأيديولوجية البديلة يتمثل أيضاً في اقتحام مناطق كان يُنظر إليها باعتبارها خاصة أو شخصية وينظم أوضاعها بشكل أساسٍ الدينُ والتقاليد والأعراف المحلية والثقافات الخاصة، أي أن الاقتحام والهدم لهذه الأيديولوجية ينال مناطق متصلة بالهوية والثقافة والوجود وهي محور الكيان الإنساني والوجود البشري. ويقف وراء هذه الأيديولوجية فكر شيطاني يريد أن يجعل من الأخلاق فوضى ومن الفاحشة شيوعاً وذيوعاً[1].

إن أهل الديانتين الكبيرتين في العالم قد وقفوا في وجه هذا المصطلح لمعارضته للفطرة المستقيمة. ومن هنا فإنه ينبغي التأكيد على أن النسوية الجديدة تستمد جذورها الفكرية من الماركسية الحديثة "التى تعتبر أن خطأ الماركسية القديمة هو اللجوء إلى الأساليب الاقتصادية لبناء مجتمع لا طبقي؛ بينما اللجوء إلى الأساليب الاجتماعية هو السبيل الوحيد لمجتمع خالٍ من الطبقات والميول الطبقية، وتمثل "الأسرة" والأمومة في نظر "الماركسية الحديثة" ــ التي تستمد النسوية أفكارها منها ــ تمثل السبب وراء نظام طبقي جنسي يقهر المرأة لا يرجع إلا لدورها في الحمل والأمومة. وإذا كانت السنن الكونية ــ الطبيعية عندهم ــ هي التي اقتضت هذا الاختلاف البيولوجي فلا بد من الثورة على هذه السنن الطبيعية والتخلص منها بحيث تصبح الفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة فروقاً اجتماعية متصلة بالأدوار التي يؤديها

---

(١) كمال حبيب : عولمة المرأة قراءة في الأيديولوجية النسوية الجديدة الشبكة الإسلامية ٢٠٠٣/٢/٢٥م

كــلٌ من الرجل والمرأة وليست متصلة بالخواص البيولوجية لكل منهما؛ ومن ثَــمَّ فإذا قام الرجل بوظيفة المرأة وقامت المرأة بوظيفة الرجل فإنه لن يكون هــناك ذكـــــر وأنثى وإنما سيكون هناك نوع "جندر" وهذا النوع هو الذي ســيحدد طبــيعة دوره في الحياة بحيــث يجوز للأنثى أن تمارس دور الذكر والعكــس، وبحيث لا تكون هناك أسرة بالمعنــى التقليدي ولا أبناء ولا رجل ولا امــرأة، وإنمــا أسر جديدة شاذة وأبناءٌ نتاج للتلقيح الصناعي؛ فأي فكر شيطاني ذلك الذي تتبناه "النسوية الجديدة"؟! وأي قوة تجعل من الأمم المتحدة وأمــريكا والغرب تتبنى هذا الفكر الشيطاني لفرضه على العالم؟!! إنها تعبير عــن إرادة لا نقول علمانية وإنما إلحادية لتحويل الوجود البشري وجوداً بلا قيمة ولا معنى تنتفي معه العناية من استخلاف الله للإنسان في الأرض. وفي الواقع فإن هذا الفكر الإجرامي ليس خطراً على المجتمعات الإسلامية فحسب ولكنه خطر على الحضارة الإنسانية ذاتها؛ لكن المجتمعات الإسلامية تأتي في القلب من معتقد هذا المخطط الإجرامي البديل والجديد[1].

لقــد شــاع مصطلح الجندر في الغرب وبدا استخدامه في نطاق واسع سواء من ناحية الشكل أو المضمون أو الدين ومن أمثلة ذلك ما يلي :-

١ - جندرة اللغة

فــي مختلف الثقافات والديانات عندما يتعلق أمر من الأمور أو حكم من الأحكــام بالــرجال والنســاء معــاً .. تكــون صيغة الخطاب بلفظ المذكر تصريحاً .. ويندرج تحته النساء تضمينــاً .. إلا إذا كان الحكم يتعلق بالنساء فــيكون اللفــظ بصيغة المؤنث تصريحاً .. ولكن الجمعيات النسوية تعتبر أن

---

(١) كمال حبيب : عولمة المرأة قراءة في الأيديولوجية النسوية الجديدة الشبكة الإسلامية ٢٠٠٣/٢/٢٥م

توجـيه الخطـاب بصـيغة المذكر ينطوي على نوع من التهميش والإقصاء لهـنَّ .. ولـذا جاء مفهوم "الجندر" متوجاً لجهودهنَّ في المطالبة بالمساواة الكاملـة بيـن الـرجال والنسـاء .. على أنه أصبح هناك نوع من الحرص والتدقـيق فـي اختيار اللفظ .. بحيث يصلح للجنسين وقد يبدو هذا جلياً في بعـض اللغـات دون غـيرها .. ففـي اللغة الإنجليزية إذا وجد الكاتب نفسه مضـطراً لذكـر ضمير مفرد .. فإنه لا يكتفي بذكر ضمير المذكر .. بل يذكر ضـميري المذكـر والمؤنث على سبيل الشمول .. فيكتب (he/she) .. وهذا يعني (هو/هي) .. بينما كان الأمر في السابق غير ذلك .. وكان الكاتب يكتفي بذكر ضمير المذكر فقط .. ويفهم من السياق أن الخطاب لكلا الجنسين[1]

فالحـركة النسوية الحديثة وهي تزعم أنها قد استغنت عن الرجل جنسياً بالسحاق وانجابياً عن طريق الجينات كيف تسمح لنفسها أن تدخل تحت عباءة الرجل حتى ولو في ألفاظ الإشارة والنداء .

٢ – جندرة الكتاب المقدس

مـن المفـروض أن تكـون الكتب المقدسة في منأى من أن تنالها أيدي المحرفيـن والعابثيـن ولكـن اليهود والنصارى كما أخبر القرآن عنهم أنهم حرفوا كتبهم المقدسة قال تعالى (يحرفون الكلم عن مواضعه)[2] وقال سبحانه (فويـل للذيـن يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمـنا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون)[3] أي إن العائد المـادي القلـيل هو الذي يدفعهم إلى التحريف والتغيير ومن ذلك ما ورد في

---

(١) احمد الشاهد : تعديلات بالكتاب المقدس لصالح الجمعيات النسوية موقع الخيمة ٢٠٠٣/٢/٢٠م

(٢) سورة النساء الآية ٤٦

(٣) سورة البقرة الآية ٧٩

صحيفة (واشنطن بوست) أن جمعية الكتاب المقدس الدولية أعلنت أنها سوف تصدر ترجمة جديدة للكتاب المقدس تتسم ألفاظها بالحيادية في مخاطبة الجندر (النوع الاجتماعي) ويأتي ذلك على الرغم من الانتقادات السابقة لتلك الفكرة من قبل المحافظين وسوف تجرى هذه التعديلات اللغوية على أكثر ترجمات الكتاب المقدس مبيعاً في الأسواق الأمريكية وهي (الترجمة الدولية الجديدة) .. والمعلوم من هذا الأمر أن التعديل يشمل استبدال الألفاظ التي تخاطب الذكور بالألفاظ التي تصلح لمخاطبة الجنسين .. وستعرف الترجمة المعدلة بـ (ترجمة اليوم الدولية الجديدة) .. وقد فاقت مبيعات الترجمة الأصلية التي ستجرى عليها التعديلات أكثر من (١٥٠) مليون نسخة في جميع أنحاء العالم منذ ١٩٧٨م وستظل مطروحة في الأسواق مع الترجمة الجديدة .. وستصدر فيما بعد الترجمة المعدلة للعهد الجديد فقط .. ومن المتوقع أن يصدر الكتاب المقدس كاملاً في ٢٠٠٥م . وتتمتع دار (زوندیرفان) المملوكة لدار نشر (هاربر كولينز) بحقوق نشر الترجمتين الأصلية والمعدلة في أمريكا الشمالية .. وحتى اليوم أنفقت (زوندیرفان) .. وجمعية الكتاب المقدس مليونين من الدولارات لتطوير الترجمة الجديدة .. لكنهما لم يفصحا عن أي بنود مالية أخرى .وتناول الترجمة القديمة لـ (الجندر) أصبح محل نزاع شديد عام ١٩٩٧م .. عندما ذكرت (المجلة العالمية) .. وهي دورية أسبوعية تابعة للمحافظين .. أن (جمعية الكتاب المقدس) تقوم بعمل تعديل لغوي شامل لترجمة الكتاب المقدس .. وقامت الجمعية فعلاً بنشر تلك الطبعة بالتعاون مع دار نشر بريطانية .جدير بالذكر أن زعماء المؤتمر الجنوبي المعمداني وهو أكبر طائفة بروتستانتية في الولايات المتحدة .. قد انتقدوا التعديل اللغوي . الأمر الذي فعله (جيمس دوبسون) من خلال برنامجه الإذاعي المؤثر . وبعد لقاء النقاد . ذكرت

الجمعـية أنها سوف توقف نشر الطبعة البريطانية الشاملة .. وأنها قد تخلت عن كل خططها بشأن التغييرات المتعلقة بـ (الجندر) في الطبعات المستقبلية للترجمة القديمة (الترجمة الدولية الجديدة) وفي واقع الأمر لم تتخلَّ (جمعية الكـتاب المقـدس) عـن عزمها تماماً .. لأن الترجمة الحديثة لن تحل محل الترجمة الأصلية. وإنما ستباع بجانبها. ومن أمثلة التغييرات التي حدثت منذ ١٩٧٨م إلى الآن نجد في إنجيل (متى) في الإصحاح الخامس .. تغيرت كلمة (sons) إلـى كلمة (Children) .. والكلمة الأولى تعني الأبناء الذكور فقط . أمـا الثانية فتشمل الأبناء من الجنسين. وفي موضع آخر من الكتاب تغيرت كلمـة (man) التي تعني (الرجل) وتطلق على الذكور فقط .. إلى (person) وهـي بمعنى شخص أو إنسان. ومن ثم فهي تطلق على الجنسين .. وصدر بيان عام جاء فيه أن تلك الترجمة ليست مجرد ضبط لألفاظ (الجندر) .. لأن (٧٠ %) مـن التعديلات لا تتعلق بـ (الجندر) .. وأن التعديل قد شمل ألفاظاً تشـير إلـى الله سبحانه وتعالى وإلى عيسى عليه الصلاة والسلام .وكما هو الشأن مع ترجمة الكتاب المقدس لعام ١٩٧٨م .. فإن الترجمة الجديدة أيضاً موجهـة للبروتستانت .. ولن تظهر مع الطبعات الخاصة للكتب المقدسة التي يعـترف بهـا الرومان الكاثوليك والكنيسة الأرثوذكسية ... ويبقى شيء يشد الآذان ويجعلنا نتساءل : هل الأفكار والمبادئ التي تتبناها الجمعيات النسوية أكـثر قدسـية مـن الكتاب المقدس المفترض أنه كلام الله عز وجل على حدّ زعمهـم ؟ .. وهل مسّت الحاجة فعلاً إلى ذلك التغيير الذي يعد قلباً وتحريفاً لمفاهيم ثابتة لن يقف تأثيرهما فقط عند مساواة النساء بالرجال .. بل سيمتد

إلـــى ما هو أسوأ من ذلك .. إلى جعل المجتمع كله في عباءة واحدة برجاله ونسائه وشواذه ؟[1]

٣ – جندرة الأعمال المنزلية

المشـــاركة فـــي تحمل أعباء الحياة المنزلية أمر مهم لاستقرار الحياة الزوجـــية ولكـــن أن تنقلـــب الأمور رأسا على عقب فتتحمل المرأة الأعباء الاقتصادية بالسعي والعمل خارج البيت بينما يقوم الرجل بتحمل أعباء العمل المنزلـــي من كنس وطبخ ورعاية للأولاد حتى إذا عادت زوجته من عملها قابلهـــا بـــثغر باسم ليخفف عنها ما تعانيه من إرهاق ويجلس إليها مشدودا لتخبره بما حدث في العمل فتتبدل الأدوار بينهما فيقوم هو بدورها في الحياة وتقوم هي بدوره ومثال ذلك أن المجتمع الأمريكي يشهد ظاهرة جديدة تمثل تحولاً في الدور التقليدي للآباء؛ حيث اتجه أكثر من مليوني أب إلى احتراف مهنة "ربات البيوت" وفضلوا المكوث في المنزل!.

ويؤكد تقرير بثته شبكة مايكروسوفت msn الأمريكية ٢٠٠١/٢/٢٦ أن هـــذه الظاهـــرة فـــي تصاعد مستمر وأن عدد الأباء الذين احترفوا هذه المهـــنة قـــابل للـــزيادة، وأرجـــع التقرير أسباب هذه الظاهرة إلى الأسباب الاقتصادية، وأن الزوجين يتفقان على تبادل الأدوار مغلّبين الجانب النفعي، ولكـــن بمجـــرد أن يســـتعيض الآباء عن جلساتهم التي كانوا يقضونها في الحديـــث عـــن شئون العمل والبيع والشراء بجلساتهم في منتزهات الأطفال يبدءون في تقدير مكاسبهم وإحباطاتهم وسط وضعهم الجديد.

---

(١) احمد الشاهد : تعديلات بالكتاب المقدس لصالح الجمعيات النسوية موقع الخيمة ٢٠٠٣/٢/٢٠م

وقـــال "ريـــد كاســـبر" – مصور فوتوغرافي– وهو أحد الآباء الذين تحولوا إلى ربة بيت إنه يسارع إلى وضع توأميه في عربة الأطفال ليذهب بهم في جولة صباحية بأحد المنتزهات وذلك إذا ما انتابه شيء من الضيق.

وقـــال آخـــر: "لقـــد اتخـــذت قـــرار المكـــوث في المنزل لأن زوجتي المتخصصـــة فـــي تكنولوجيا المعلومات تحصل على مبالغ كبيرة ولا يمكننا الاعتماد على راتبي فقط. كما وصف بعض الآباء هذه التجربة بأنها وسيلة في التعبير عن تقدير كل طرف لدور الآخر والأعباء الملقاه عليه، ولا بد أن يمر بها كل أب لأنها تقرب بينه وبين زوجته وأطفاله. ولكن البعض الآخر لـــم ير تبادل الأدوار بهذا القدر من الإيجابية، ووصفوا الجلوس في المنزل بأنه عمل روتيني شاق يفقدهم التواصل مع العالم الخارجي، وقال "براوس ليتل": إنه بالرغم من افتقاده كثيرًا من التواصل مع المجتمع الكبير إلا أنه لا ينـــتظر قدوم زوجته لكي يعرف ما يحدث بالعالم الخارجي، إذ يحرص على زيارة مواقع الإنترنت الخاصة بأمثاله من الآباء المتفرغين بالمنزل، ولكنه فـــي الـــنهاية يفـــتقد إحساسه بالروتين ويود استعادة الجانب الإنتاجي في حياته! [1].

هذا هو واقع الجندر في الغرب فما هي الأسباب التي دعت إلى طرح هذا المفهوم وتبنيه ومحاولة فرضه من جهة الهيئات والمنظمات الدولية وهذا ما يتضح من خلال المبحث التالي :

---

(١) داليا يوسف : مليونا رجل أمريكي ربات بيوت إسلام أون لاين الأخبار ٢٠٠١/٢/٢٧م

المرأة في الغرب

بين الطموح والواقع

لكل فعل رد فعل مضاد له في الاتجاه وبالتالي فإنه لا يمكننا التوصل إلى حقيقة مصطلح الجندر إلا إذا عرجنا على واقع المرأة الغربية عبر العصور لكي تتضح لنا الأسباب التي من أجلها نادى الغرب بمصطلح الجندر فقد عانت المرأة في الغرب من أشكال غريبة من الاضطهاد ولقرون طويلة .. فلا حق لها في التصويت أو دخول الجامعات .. إضافة إلى فقدانها الحق في أملاكها بعد الزواج حيث تصبح هي وما تملك جزءاً من ممتلكات الزوج .. وقد دعا ذلك بعض النساء خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى بدء حملة للحصول على بعض الحقوق ثم تطورت الجهود الفردية إلى حركات منظمة تنتمي إليها الكثيرات من النساء .. ويشجعها بعض الكتاب والسياسيين.

لقد كانت المناداة أولا بتحرير المرأة من كل اضطهاد يصدر من الرجال ضدها وقد بدأت هذه الحركة بالمطالبة بالحقوق السياسية والمشاركة في اتخاذ القرار وقد دافعت المرأة الغربية عن حقها هذا وأوذيت في سبيل تحقيقه إلى أن تحقق لها حقها السياسي بعد فترة ليست بالقصيرة فلم تحصل النساء على حق التصويت في بريطانيا إلا في عام ١٩١٨ .. ولمن تجاوزت الثلاثين من عمرها .. وبعد العديد من المظاهرات النسوية التي لم تخلُ من المواجهات والتصادم العنيف مع السلطات .. ففي عام ١٩٠٩ بدأت الناشطات في الحركة النسوية بتجاوز القانون وإحراق الممتلكات -أي ما يسمى في العصر الحالي بالإرهاب- .. وألقت إحدى النساء بنفسها أمام حصان الملك في سباق الدربي

الشهير وقُتلت في عام ١٩١٢ .. وحُطم زجاج مباني الوزارات مثل الداخلية والحربية والخارجية أثناء المظاهرات

وكانـــت فنلـــندا أول دولـــة أوروبية تمنح النساء حق التصويت في عام ١٩٠٦ .. أمـــا فرنسا فلم تمنح النساء حق التصويت إلا بعد الحرب العالمية الثانية[١]

ولكن مع أن نشأة حركه تحرير المرأة من المجتمع الليبرالي الرأسمالى كنتـــيجة لتردى أوضاع النساء في ظل الثورة الصناعية وتهميش دور المرأة الاجتماعـــي والسياســـي ولـــذا فقـــد سعت الحركة في بدايتها للحصول علي ضمانات قانونية للمرأة في مجال ظروف العمل والحقوق السياسية خاصة حق التصـــويت. وفـــى القـــرن العشرين انتقلت حركة تحرير المرأة من المطالبة بالضـــمانات القانونـــية ، إلـــى طـــرح أفكار راديكالية بشأن المرأة ودورها وعلاقتها بالرجل ، واقترن ذلك بالفكر الاشتراكي. ثم ظهر ما يعرف بالحركة النســـوية التـــي اعتبرها بعض المفكرين حركة متطورة لحركة تحرير المرأة ولذا يستخدم المصطلحين أحيانا كمترادفين ، ومهما يكن فإنه يجب التأكيد على ان حركة تحرير المرأة كحركة اجتماعية تدعو إلى ان تكون المرأة جزءا مـــن المجتمع ، وتنال حقوقها كاملة تتساوى مع الرجل ، بينما تؤمن الحركة النسوية بأن المرأة كائن قائم بذاته متركز حول نفسه ومنفصل عن الرجل.

وبصـــفة عامه فان مفهوم تمييز المرأة والمطالبة بمساواتها مع الرجل في إطار حركة تحرير المرأة انتقل في ظل الحركة النسوية إلى تأكيد أفضلية المرأة وطرح فكرة (الأموي) بدلاً عن (الأبوي) ، ورفع شعارات معادية للرجل

---

(١) . شذي الدركزلي : المرأة المعاصرة

www.khayma.com/happy family/0004/000005.html

مـــثل (الـــرجال طـــبقة معادية) والمطالبة (بالقتال من اجل عالم بلا رجال) ، وأخيرا نادت الحركة (بمجتمع نسوى خالص).

وقد استثارت الكتابات النسوية كتابات مضادة أكدت تفوق الرجل واثبات تميزه ، فكانت النتيجة ان تطور الصراع وأدى إلى تدهور العلاقات الاجتماعية خاصة الجنسية بين المرأة والرجل.

وقـــد أدى التدهور في العلاقة بين الجنسين ان هاجمت الحركة النسوية نظام الأسرة واعتبرته مؤسسة لقهر المرأة جنسياً ، وطرحت الشذوذ الجنسي كـــبديل للـــزواج، ومخلص المرأة من سيطرة الرجل . وفى بداية الخمسينات طالبـــت الحركة النسوية بشرعية ممارسة الشذوذ الجنسي قانونياً وعلي ذلك النسق حدث الانتقال (من المساواة إلى الاستعلاء ثم الاستغناء) [1].

ولكن المحلل لما وصلت إليه حركة المرأة في الغرب لا يمكنه إلا أن يقف أمام ظاهرتين خطيرتين:

أولاهما : ظاهرة الشذوذ الجنسي

مـــع أن مـــيل أحد الجنسين إلى مثله وجد عبر العصور واشتهر به أهل ســـدوم الذين أرسل الله إليهم لوطا عليه السلام وحلت عليهم العقوبة بسبب فسقهم ومجاهرتهم بالمعصية ولم يجهر أحد بهذا الشذوذ بعد قوم لوط حتى جـــاء القرن العشرون وبعد أن كان الشذوذ مرضا نفسيا يخجل صاحبه منه ويكـــاد أن يفتك بمن يعيره بشذوذه أصبح الشذوذ ليس أمرا عاديا فحسب بل

(١) . راجع حقوق المرأة في الإسلام مركز الدراسات www.muslimat.org/arabic/women_rights.htm

بدا له منظمات وهيئات ترعاه وتطالب للمنحرفين بالحقوق التى باتت لا تقف عند حد معين بل وصلت إلى مالا يتخيله عاقل.

لقد ناضل الشواذ من أجل شذوذهم فأقاموا الهيئات والمنظمات ودشنوا مواقع خاصة بهم على الشبكة الإلكترونية وسيروا المظاهرات التى تطالب بحقوقهم في الشذوذ والانحراف ومن كل ذلك شكلوا قوة ضغط في المجتمعات الأوربية يتسابق إلى نيل رضاها الساسة الكبار ضمانا لأصوات الشواذ التى باتت تشكل نسبة كبيرة من أصوات الناخبين في المجتمعات الأوربية.

ومع أن كثيرا من الشعوب المغلوبة على أمرها والتي تجاهد منذ أمد طويل من أجل تحقيق مصيرها لم تحصل على شئ فإن مجتمع الشواذ قد حقق من المكاسب ما لم يكن أحد يتخيل مجرد طرحها للنقاش منذ مائة عام. ليس في حرية الممارسة الشاذة فحسب بل تعدى الأمر إلى تقنين هذه الممارسات الشاذة وصبغها بالصبغة القانونية وتسيير المسيرات وإقامة المهرجانات الخاصة بالشواذ وتمت الموافقة في بعض البلدان الغربية على تقنين زواج الشواذ وتقنين حق التبني ولم يقتصر إقرار الشذوذ الجنسي على قوانين بعض الدول التي تقره بل واصل الشواذ جهودهم لجعل الشذوذ مباحا على مستوي القانون الدولي فعقدت مؤتمرات عالمية تحت رعاية المنظمات الدولية ومن أهم المؤتمرات التي وظفها صندوق الأمم المتحدة لإقرار مجموعة من الوثائق المحتوية حرية التوجه الجنسي وإباحية الشذوذ وتمريرها بين السطور في بداية الأمر ، وأخيراً في مؤتمر الشباب نصوص صريحة تدعو للشذوذ ، وضمان حقوق الشواذ وحُرية الاختيار الجنسي وهكذا تحول الشذوذ إلى توجه مقبول .

ثانيهما : تقلص دور الأسرة في الغرب

نظراً لشيوع حرية الجنس ليس في إقامة العلاقات المحرمة خارج أطر الزواج فحسب بل حرية التوجه الجنسي في إقامة العلاقات الشاذة بين أبناء النوع الواحد رجال مع رجال ونساء مع نساء بدأت تتنوع أشكال الأسرة في المجتمع الغربي وتظهر أنماط متعددة للأسرة هذه التحولات/التنويعات في مفهوم الأسرة وأنماطها تأسست على اعتبار أن الأسرة "التقليدية" نمط اجتماعي تاريخي؛ مما يعني أنه يمكن تجاوزه وتشكيل بديل أو بدائل عنه، واستنادًا إلى الإرادة الحرة، والحق الفردي الطبيعي بمعزل عن فكرة الدين؛ الأمر الذي نتج عنه عدد من الظواهر كالأطفال غير الشرعيين، والإيدز، والممارسات الجنسية الحرة، وغير ذلك. ففي فرنسا مثلاً بلغت نسبة الولادة دون زواج ٤٠% من مجمل نسبة مواليد سنة ١٩٩٧م، وأكثر من نصف النساء ٥٣% يضعن أطفالهن دون زواج شرعي، وتضاعفت ظاهرة المعاشرة دون زواج شرعي سنة ١٩٩٩م مما يهدد بانقراض الأسرة الفرنسية "التقليدية" بحسب التقرير السنوي للدراسات الديمغرافية في باريس، الذي أكد أن الزواج أصبح عادة "روتينية" أقلع عنها الكثيرون.وأنه في عام ١٩٧٧م على سبيل المثال فإن ٣٠ % من علاقات التعايش بين رجل وامرأة تتم بدون زواج ، وأصبح زوجان من بين كل ستة أزواج فرنسيين يمارسان العملية الجنسية بطريقة شاذة منافية للطبيعة البشرية، وفي عام (٢٠٠٢م) بلغ عدد الأطفال الذين يولدون بدون أن يعرف لهم آباء شرعيون ٣٠٠ ألف طفل، بل إن المعهد يرفع عقيرته في عام ١٩٩٩ محذراً من أن الأسرة الفرنسية في طريقها للانقراض، بعد أن ظهر أنه من بين ٧,٨ مليون أسرة

فرنسية توجد فقط ٦٦٠ ألف أسرة تعيش متكاملة وتحيا حياة مشتركة طبيعية[١]

والمهم هنا أن الموقف حيال هذه الظاهرة يعكس الفلسفة التي تحكمها، ومن ثم فهي لا تعتبر في الحداثة الغربية "انحرافاً"، وإنما أشبه بالآثار الجانبية، ومن ثم يكون الحديث عن ممارسة "الجنس الآمن" وابتكار الواقي، ويأتي التبني، أو بيع وتأجير الأرحام، أو التلقيح الصناعي ليحل مشكلة "الإنجاب" للأسرة المثلية، ويأتي تقنين "الإجهاض" ليحل مشكلة الأطفال غير الشرعيين إلى غير ذلك [٢].

ومما تجدر الإشارة إليه أن التحولات في الأسرة الغربية -والأوربية تحديداً- كان لقضية "تحرير المرأة" دور بارز فيها عن طريق خلق "موازين قوى" جديدة داخل الأسرة تم بناء عليها إعادة أهم جزء من الخارطة الاجتماعية. وكمثال، فإن المرأة الإيطالية بدأت "العزوف عن كثرة الإنجاب أو عن الإنجاب كلية أو حتى الزواج، وتطالب بتحول العلاقة بينها وبين الرجل إلى مفهوم المتعة التي يجب أن تتساوى فرصة الرجل والمرأة في الحصول عليها، وبالتالي تفضيل الوظيفة البيولوجية على الوظيفة الاجتماعية[٣] بل إن فكرة "المساواة" باتت في نظر "النسوية" (حركة التمركز حول الأنثى) مطلبا متخلفاً، فالأنثى هي الأصل، ويمكنها الاستغناء عن الرجل تماماً، ويمكنها تحصيل لذتها وإنجاب طفلها من دونه أيضًا!

---

(١) محمد مختار : الأسرة بين الإسلام والغرب ـ مجلة النبأ ـ العدد ٦٤ رمضان ١٤٢٢هـ

(٢) معتز الخطيب : الأسرة بين الحداثة الغربية والرؤية الإسلامية ـ الإسلام وقضايا العصر ـ موقع إسلام أون لاين ٦ /٢٠٠٢/١١م

(٣) جريدة الحياة ٢٠٠٢/٥/٢٥م

وبناء على مفهوم "الحق الطبيعي" في المنظومة الغربية الذي لا دخل للدين فيه، تم إعادة صياغة منظومة قيمية جديدة، كاللذة، والفردية، والاستقلالية، والحرية الجنسية، وحرية تكوين الاختيار الجنسي (الشذوذ)، وأن المرأة مالكة لجسدها ولها حرية التصرف فيه... والدولة هنا هي ضامن / مستند قانوني لحماية هذه الحقوق.

وفكـــرة الحق والمساواة هذه أعادت صياغة مفهوم "السلطة" فتحولت مـــن الأســـرة كمؤسســـة.. إلى الدولة، ومن هنا يمكن اللجوء إليها لصون حقـــوق الابن أو الأب أو الأم كل منهم ضد الآخر بالتوازي، وبالتالي تقلص دور الأســـرة مـــع وجود مؤسسات أخرى تقوم بدورها كالمدرسة والإعلام والمجـــتمع الـــتعاقدي. بل إن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩م) اعتبرت "الأمومة" وظيفة اجتماعية يمكن أن يقوم بها أي إنسان[١].

وخلاصـــة القول: فإن الحركة النسوية تحتقر الأمومة وتهاجم الأسرة ولا تـــرى الـــرجل إلا باطشًا ومستبدًّا. وكل ما هو أسري فهو أبوي سلطوي ظـــالم يقهـــر المـــرأة وأن الـــنظام الأســـري ضد طباع البشر، وأن القيود الاجتماعـــية هي التي فرضته في إطار الضغوط المستمرة من جانب الرجل، لاســـتعباد المرأة والسيطرة عليها، وتكبيلها بأعباء رعاية الأطفال والواجبات المنزلية.

ومـــع كل ما بذلته المجتمعات الغربية من جهود نحو مساواة المرأة في شتى المجالات السياسية والاجتماعية وغيرها إلا أنه وحتى الوقت الحاضر لم

---

(١) معتز الخطيب : الأسرة بين الحداثة الغربية والرؤية الإسلامية ـ الإسلام وقضايا العصر ـ موقع إسلام أون لاين ٦/ ٢٠٠٢/١١م

يـــتحقق فـــي المـــيدان العملي إلا قليلا مما ينادى به على المستوى النظري ويتبين ذلك من خلال ما يلي :

أولاً : المجال السياسي

رغم إقرار معظم الدول بحق المرأة في الترشيح والانتخابات إلا أنه على المســـتوى الفعلـــي لـــم تصل المرأة إلى موقع القيادة إلا نادراً ففي الولايات المتحدة الأمريكية لم تصل المرأة إلى موقع الرئاسة حتى الآن ولم تصل حتى إلى منصب نائب الرئيس وكذلك الوضع في سائر الدول الأوربية.

وقـــد ذكرت إحصائية للمركز الإقليمي للوصل والمعلومات أن - من بين أكـــثر مـــن ١٨٠ بلداً، فإن ١١ بلداً فقط تترأسها حالياً نساء: أما المناصب القيادية الأخرى في الحكومة للنساء فتضمن ٤ في منصب نائب الرئيس؛ ٣ فـــي منصـــب الحاكم العام؛ خمسة في منصب زعيم المعارضة الرئيسية أما الـــبرلمانات القومـــية في العالم فإن ما نسبته /١٣%/ من أعضائها هن من النســـاء حيـــث حصلت النساء على ما نسبته فقط /٤,٦%/ من المقاعد في بـــرلمانات الـــدول العربـــية، وما نسبته /١٢%/ من مقاعد برلمانات الأمم الإفريقية. أما في أوروبا والأمريكتين فإن النساء يملكن ما نسبته ١٦% من الـــبرلمانات الوطنية- أما في الدول النامية كالأرجنتين وفيتنام وناميبيا فإن النساء حصلن على ما نسبته على التوالي (٢٧,٦% و٢٦% و٢٢,٢%) من مقاعد مجلس العموم أو النواب. وفي الجانب الآخر، فإن الأمم المتطورة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، واليابان فإن ما نسبته على التوالـــي (١٣,٣% و١٠,٩% و٤,٦%) مـــن مجلس النواب أو العموم في البرلمان يتألف من النساء.

وتعتـــبر النمسا الدولة الوحيدة التي انتخبت امرأة لمنصب رئاسة أحد مجـــالس الـــبرلمان (البوندسرات) قبل الحرب العالمية الثانية- وفي الوقت الحالـــي فإن (٢٦) امرأة يرأسن أحد مجلسي الـــ ١٧٨ برلمان الموجودين وإن /٦٤/ من هذه البرلمانات ذو مجلسين تشريعيين.

فـــي عام ١٩٩٥ أصبحت السويد البلد الأول الذي يملك نفس العدد من النســـاء والرجال في مناصب وزارية . وعلى أي حال فإن مجلس الوزراء فـــي الوقـــت الراهـــن دون حد التكافؤ حيث إن (٤٣%) منه نساء فقط. وتـــتمركز النساء في منصب الوزير في الحقول الاجتماعية بنسبة (١٤%) مقارنـــة للحقول الأخرى فإنها تشغل نسبة ٩,٤% في الحقل القانوني ، و ٤,١% فـــي الاقتصاد ، و(٣,٤%) بالشؤون السياسية و(٣,٩%) بالأمور التنفيذية.

وتشكل النساء ما نسبته فقط (٧%) من وزراء العالم أجمع. وهناك (٩) نســـاء فقط سفيرات لدى الأمم المتحدة أما في نظام عمل الأمم المتحدة فإن النساء لديهن فقط (٩%) من المناصب الإدارية العليا وما نسبته (٢١%) من المراكـــز الإداريـــة العلـــيا ولكن (٤٨%) من مواقع الخدمة المدنية العملية الأدنى[١]

ومما سبق من هذه الإحصائية يتبين أن حجم مشاركة المرأة في المجال السياســـي داخل الدول الغربية –التي يعتبرها البعض نموذجا لحقوق المرأة- ضئيل جداً فعلى الرغم من حق المرأة الغربية في الانتخابات إلا أنها ما زالت تتغيب عنها أو تعطي صوتها للرجال في ظل انتخابات حرة ديمقراطية.

---

(١) المشروع الإقليمي للوصل والمعلومات حول قضايا المرأة : حقائق وأرقام عن حقوق النساء

www.macmag-glip.org/Arabic/newsletter_march3.htm

ثانياً : المجال الاقتصادي

على الرغم من أن القوانين في العالم الغربي لا تفرق بين الرجل والمرأة من ناحية الأجر إلا أن ما وصلت إليه المرأة الغربية في هذا المجال لا يدل على هذه المساواة ففي الولايات المتحدة فإن ما نسبته أكثر من ثلث العائلات التي تقوم عليها نساء تقع تحت خط الفقر. وفي المناصب الرئيسية للشركات والمؤسسات فإن هناك خمس نساء فقط في منصب رئيس هيئة تنفيذية في أغنى (٥٠٠) شركة ومؤسسة في الولايات المتحدة أما ملكية الأسهم فإن كل (١٠٠) سهم مملوكة لرجل يقابلها فقط حصة سهم واحد مملوك من قبل امرأة[١]. ولا زالت قطاعات كبيرة من النساء في فرنسا وأوروبا لا يحصلن على راتب مساوٍ لراتب الرجل الذي يعمل بنفس المهنة، وتضطر المرأة للعمل في المهن الشاقة مثل المناجم من أجل توفير قوت يومها، فهي في الغالب تعول نفسها لأن نسبة الزواج وإعالة الزوج لزوجته منخفضة نتيجة للعلاقات الجنسية المفتوحة، وزيادة معدلات الطلاق.[٢]

ثالثا : المجال الاجتماعي

على الرغم من الدعوات المتكررة والقوانين المتعددة من أجل عدم التمييز بين الرجل والمرأة وحق المرأة أن تعيش حياتها بكل حرية إلا أن الواقع الذي تشهده المجتمعات الغربية يوضح أن المرأة هناك تتعرض للظلم والقهر تقول مجلة "التايم" الأمريكية إن في الولايات المتحدة يضرب أحد

---

(١) . المشروع الإقليمي للوصل والمعلومات حول قضايا المرأة : حقائق وأرقام عن حقوق النساء

march3.htm_www.macmag-glip.org/Arabic/newsletter

(٢) . د. ليلي بيومي : المرأة بين عدل الإسلام ..وبيوت الغرب الخربة موقع منتدى الإسلام اليوم

www.muntada.islamtoday

الأزواج زوجته كل ١٥ثانية ضربا مبرحا، وفي فرنسا توجد وزارة لشئون المـرأة تطالـب بتشـريعات جديدة وبتكوين شرطة خاصة لإبلاغها بضرب الزوجات والأولاد، أما في إنجلترا فأصبحت ظاهرة ضرب الأزواج للزوجات محـلا للشكوى ، وفي روسيا انتشرت الظاهرة على نطاق واسع لكثرة عدد الأزواج العاطليـن، ونتـيجة للحـياة الاقتصادية الصعبة، وأصبح الأزواج ينفثون عن أنفسهم بضرب زوجاتهم[1].

وقـد صـرحت وزارة العدل الأمريكية أن ٨,٥ مليون امرأة أمريكية تـتعرض للاعـتداء سنوياً، وتقول الأرقام: إن عدد جرائم القتل ضد النساء بلغـت ٤٦٤٥ جريمة، وأن ربع هؤلاء قتلن بأيدي أزواجهن أو أصدقائهن، وإحدى أهم النتائج تشير إلى أن المرأة في المجتمع الأمريكي تتعرض للعنف بنسـبة تزيد على سبعة أضعاف تعرض الرجل للعنف. ويرى الباحثون أن هـذه الأرقـام تـدل على أن هناك خللاً كبيراً في العلاقات بين الجنسين في المجـتمع الأمريكـي، وأن هذه الخلل سيؤثر سلباً على أخلاقيات وسلوكيات الأجيال القادمة، حيث يشهد ثلاثة ملايين طفل أمريكي تعرض أمهاتهم للأذى والضرب والاعتداء خلال السنوات الحساسة من حياتهم.

وفي "بريطانيا" تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن ٢٣% من المتزوجات يتعرضـن للضرب المبرح من أزواجهن، الأمر الذي استدعى إنشاء محكمة مختصـة بالنظر في شكاوى ضحايا العنف المنزلي تعقد أسبوعياً، وسيساعد القضـاة فرق مختصة من الشرطة وغيرها من المؤسسات لمساعدة النساء الضحايا.

(!) د. ليلي بيومي : المرأة بين عدل الإسلام ..وبيوت الغرب الخربة موقع منتدى الإسلام اليوم

www.muntada.islamtoday.net

ومـــن ناحـــية أخـــرى يقـــول تقرير مجلس المرأة في "مدريد" إن ثلث الشكاوى المقدمة من قبل الزوجات ضد أزواجهن تتعلق بالتهديد بالقتل، وأن ٩٤% مـــن مجموعة ٢٤٣٠ قضية خاصة بهذا الشأن انتهت بتخلي المرأة عـــن القضـــية تحـــت التهديد؛ ولذا تدعو المنظمات الإنسانية والنسائية في "إسبانيا" إلى وقف ظاهرة تهديد الرجل بقتل زوجته التي كثيراً ما تتحول إلى حقـــيقة تـــودي بحـــياة الكثيرات. أما في ألمانيا فقد لجأت الحكومة لوسيلة أخـــرى لوقف معدلات ضرب الزوجات، إذ أعدت مشروع قانون يقضي بطرد الـــزوج الذي يضرب زوجته من بيت الزوجية لمدة محدودة، وإذا عاد لفعله يفرق بينهما[١]. وقد لجأت الحكومة الألمانية إلى هذا بعد ازدياد نسبة النساء المضروبات داخل البيوت وازداد عدد ما يُسمّى ببيوت إيواء ضحايا الضرب مـــن النساء، إلى ثلاثين ضعفا لما كان عليه، وكان عدد من استقبلتهنّ تلك الدور في عام ٢٠٠٠م فقط أكثر من ٤٥ ألف امرأة وفتاة[٢].

أما تولي الوظائف فلا توجد مساواة بين الرجال والنساء ففي بريطانيا ســـيدة العالم القديم وتابعة سيدة العالم المعاصر اضطرت ٥٠ ألف باحثة في بريطانـــيا إلـــى ترك العمل والعودة إلى المنزل في السنوات الأخيرة بعد أن فقـــدن الأمـــل في إنصافهن وتعيينهن في مراكز مرموقة أو حصولهن على حقوقهن في العمل ومساواتهن بالرجال.

---

(١) تسنيم عبد الرحمن: الغرب مصارعة حرة بين الزوجات والأزواج موقع لها أون لاين ٣/٢٥/ ٢٠٠٢م

(!) كوثر الخولي : في اليوم العالمي للمرأة بين الشرق والغرب كلهن في الهم سواء إسلام أون لاين نت ٢٠٠٣/٣/٩م

(٢) نبيل شبيب : قراءة جديدة في يوم المرأة العالمي إسلام أون لاين نت ٢٠٠١/٣/٢٣م

(!) كوثر الخولي : في اليوم العالمي للمرأة بين الشرق والغرب كلهن في الهم سواء إسلام أون لاين نت ٢٠٠٣/٣/٩م

هذه الحقيقة المؤسفة أعلنتها أحدث دراسة قامت بها المؤسسة الملكية البريطانية، مشيرة إلى ضرورة إنشاء مؤسسة وطنية تهتم بمشكلات المرأة الباحثة هناك وتعمل مع الجهات الحكومية لإنصاف الباحثات وضمان عدم تجاوزهن في الترقيات والمنح وتعيينهن في مناصب مرموقة أسوة بالباحثين الرجال.

وأكدت الدراسة تراجُع نسبة تعيين النساء في المناصب المرموقة ، حيث بلغت نسبتهن في الجمعية الملكية ٣,٧% وفي الأكاديمية الملكية للهندسة ١% وفي معهد علم الأحياء ٦% من إجمالي العاملين، بالإضافة إلى معاناتهن التجاهل في المشاركة باللجان الحكومية المسئولة عن تطوير العمل والعلوم وتعرضهن للشائعات المغرضة والتهكم والغزل والملاحظات المستفزة من جانب الرجال[١].

رابعا : حرية الجنس

لقد نادت النسوية الحديثة بحرية الممارسات الجنسية وصولاً إلى اللذة ونادت بالاستغناء عن الرجل جنسياً بالسحاق وانتشرت الممارسات الجنسية الشاذة وغير الشاذة وقد أدت الإباحية الجنسية في أرض الواقع إلى ارتفاع نسبة جرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي، رغم سائر مظاهر التحلل، إلى أضعاف ما كانت عليه قبل جيل واحد، وباتت تشمل أكثر من ثلاثين في المائة من سائر الإناث في الدول الغربية، بدءاً بسن الطفولة، ناهيك عن الأرقام المفزعة التي انتشرت في السنوات القليلة الماضية عن جرائم الاعتداء

الجنســـي على الأطفال والناشئة، مع ملاحظة أن ٨٠% منها يقع في نطاق الأقارب، فيما لم يعد يمكن وصفه بالأسرة أو العائلة.[١]

كما انتشرت ظاهرة تجارة الجنس وقد قام الاتحاد الأوروبي بحملة على تجـــارة الرقيق الأبيض، لحماية ضحايا البغاء اللاتي تعرضن لتعذيب وحشي واغتصاب من جانب المهربين الذين يجنون أرباحا خرافية من خلال تهريب النســـاء مـــن جمهوريات التشيك وبولندا وأوكرانيا وروسيا، حيث يقدر ثمن المـــرأة الضـــحية بنحو ربع مليون دولار . وقالت المفوضية الأوروبية إنها تـــريد إعطاء النساء اللاتي يسقطن في شرك تجارة الرقيق الأبيض المتنامية في أوروبا حماية خاصة إذا تقدمن للشهادة ضد القوانين والمهربين، وتقدر بروكسل عدد النساء والأطفال الذين يجري بيعهم إلى أسواق الجنس بالاتحاد الأوروبـــي بأكثر من ١٢٠ ألف امرأة وطفل سنويا . وحسب مصادر الاتحاد الأوروبـــي فإن غالبية هؤلاء اللائي جرى تهريبهن إلى دول أوروبا الغربية للعمـــل فـــي ظـــروف أقرب ما تكون إلى الرق قدمن من دول وسط وشرق أوروبا، وتضيف المصادر أن الضحايا يتعرضن للعنف والاغتصاب والضرب والقســـوة المفـــرطة، ومعظمهمـــن تـــتراوح أعمارهم بين ١٥ – ١٨ عاما وغالبيتهن مدفوعات بوعود الحصول على المال والحياة الرغدة داخل الاتحاد الأوروبـــي مـــن خـــلال العمـــل كمربـــيات أو عاملات في المطاعم ومراكز التجميل[٢]

---

(١) نبيل شبيب : قراءة جديدة في يوم المرأة العالمي إسلام أون لاين نت ٢٠٠١/٣/٢٣م

(٢) د. ليلي بيومي المرأة بين عدل الإسلام وبيوت الغرب الخربة موقع منتدى الإسلام اليوم

www.muntada.islamtoday.net

ولكـــن هـــل يمكن الاستغناء عن الرجل جنسياً ، كما تدعي الحركة النسوية وهـــل تحصـــل المـــرأة على قمة سعادتها الجنسية بدونه؟ عرضت جيرمان جـــيرير في كتابها "المرأة الكاملة"وجهة نظرها بأنه وفقًا لمعايير الجنس فإن ممارســـته ســـتكون فـــي الألفية القادمة عبر أشكال تجارة الجنس المختلفة المرئـــية والمطـــبوعة وغـــيرها، وأن المرأة ليست هدفًا لمثل هذه الوسائل الإباحـــية، بـــل إن هذه الوسائل هي طريقة للهروب من المرأة، وهي وسيلة الـــرجال لرفض النظر للجنس كوسيلة للاتصال أو التقارب أو أساس لعلاقة مســـتقرة بين الرجل والمرأة، وهو رفض في حقيقته لمسئولية العلاقة تجاه المرأة ولتحمُّل أعباء الأبوة، و ناقشت الكاتبة فكرة أن يكون الضحايا في هذه الأنماط الإباحية هم الرجال وليس النساء فقط. كما ناقشت – فضلاً عن ذلك– مســـألة حلول هذه الأشكال الإباحية والأنوثة المتخيلة محل المرأة كجسد، بل والأكثر من ذلك إنها ذكرت أن العادة السرية رغم كونها ميسورة للمرأة كما للرجل، فإن المرأة تظل في احتياج أو أنها تعتقد أنها بحاجة للاتصال الجنسي الفعلـــي مـــع الرجل، وبذلك يتحقق لها شعور كامل بالمتعة، وعلى ذلك فإنه كلما زادت حاجة المرأة لإقامة علاقة فعلية مستقرة وعاطفية آمنة مع الرجل أكـــثر مـــن حاجة الرجل فإن هذا يعد خسارة في غير صالح المرأة في إطار عملية وصفتها بالتفاوض الجنسي(١).

ومـــن كـــل مـــا سبق يتضح بجلاء لا لبس فيه ولا غموض أن المرأة الغربـــية رغم سعيها الدءوب من أجل مساواتها بالرجل قد حصلت على قدر كبـــير فـــي الجانب النظري أقوال وقوانين ولكن في الواقع التطبيقي لا زال الـــبون شاســـعا وبعـــيدا بين الرجال والنساء ومن هنا فإني أظن أن المرأة

(١) ريهام محروس ؛ هبة رءوف عزت: مراجعة آثار الثورة الجنسية - إسلام أون لاين حواء وآدم ٢٠٠/٩/١٤م

الغربية لما لم تصل إلى المساواة الكاملة والتامة مع الرجال أرادت أن تمتزج بالرجل فكان مصطلح الجندر الذي ظهر في الآونة الأخيرة وبدت أقدامه تثبت في ظل قوانين دولية تحاول أن تفرضه على كل المجتمعات

ولم تقتصر الدعوة للمناداة بالجندر على الغرب فقط بل صار له دعاة يدعون إليه في بلداننا ويحاولون طرحه ويدافعون عنه وهذا ما سأوضحه في المبحث التالي :

العرب والجندر

مـــع أن مفهوم الجندر في الفكر الغربي إنما هو تكريس لمفهوم التماثل الـــتام بين الجنسين. من حيث العمل على إلغاء الفوارق بين الذكر والأنثى، بيـــن الـــرجل والمرأة بما يستلزم إلغاء أي فوارق فسيولوجية أو سيكولوجية ومع أن المصطلح عند الغربيين يقنن الشذوذ والزواج المثلي إلا أن المنبهرين بالفكـــر الغربـــي وبكـــل ما يأتي من الغرب غسه وسمينه حلوه ومره حسنه وســـيئه أخـــذوا المصـــطلح وبدأوا يروجون له باسمه تارة وبمضونه تحت مسميات مختلفة تارة أخري.

ليت من عندنا يقلدون الغرب في العلوم والتكنولوجيا والفضاء ولكن مما يؤسف له ان تقليد الغربيين أكثره ينحصر في الدراسات الاجتماعية والنفسية التي يظهر فيها الفرق الكبير بيننا وبين الغرب بسبب العقيدة والأخلاق التي لا تقـــبل بمـــثل هذه الأفكار ولكن العرب في عصورهم المتأخرة صاروا مقلدين للغـــرب في الأطر الاجتماعية والنفسية وغيرها دون الاستفادة الكاملة بالعلوم الغربية الحديثة بإرادتهم أو رغما عنهم

لقـــد فســـرت المـــبادئ الغربية على نحو لا يصطدم أولا بمشاعر الناس ففسرت العلمانية بأنها محاولة للفصل بين الدين والسياسة تبعا لمقولة لا دين فـــي السياســـة ولا سياســـة في الدين ثم كشفت العلمانية عن وجه أخر هو محاربـــة الديـــن ومناصبته العداء وفسرت الاشتراكية على أنها تسعى لإزالة الفـــوارق الاجتماعية بين الناس وضمان عدالة التوزيع ثم كشفت عن وجهها لمـــا تملكت الحكم وأمسكت بزمام الأمور وجرت على المجتمعات التي طبقتها

النكـــبات المتلاحقة التي ما زالت أثارها يعاني منها الناس وهكذا كل مصطلح يتم استيراده يفسر بمعان مخالفة فيكون ظاهره الرحمة وباطنه العذاب

لقد انبهرت المرأة العربية بحركة تحرير المرأة والحركة النسوية وما زال انـــبهارها مســـتمراً علـــى الرغم من الحالة التعسة التي وصلت إليها المرأة الغربـــية فالنســـوية العربية – التي تلْقَى الآن دعمًا مطلقًا من الأنظمة – لا تـــتعلم.. وتكـــرر مقولات النسوية الغربية البالية من الستينيات والسبعينيات، والتـــي تم تجاوزها إلى أفكار أكثر تبلورًا ورصانة على أيدي الكثيرات.. ولعل أبرز مثالين هما: "بيتي فريدان" و"جيرمين جرير".. الأولى رائدة تحرير المرأة فـــي أمريكا في الستينيات، والثانية نظيرتها في إنجلترا، وبعد ثلاثة عقود من السعي والكتابة أصدرت كل منهما كتابًا في عام ١٩٩٩م يعيد هيكلة الأفكار.

فـــترى "بيتي فريدان": أن ضرب الأسرة كان الخطيئة الكبرى، وأن النظام الاقتصـــادي يجب أن يتيح خيارات مثل العمل نصف الوقت؛ كي تتمكن المرأة مـــن رعاية بيتها والمشاركة في المجال الاقتصادي والعام في آنٍ واحد. وأما "جيرميـــن جرير" التي لم تَفْقِد جرأتها رغم تقدم العمر فلم تملك إلا الاعتراف بـــأن وســـائل منع الحمل لم تكن سبيل حق المرأة وحريتها الجنسية الكاملة خارج الأسرة، لكنها مثلت أيضًا في الوقت ذاته أداة للرجل للاستمتاع بالنساء دون تحمل أية مسئولية تجاهها.

تلـــك البضاعة التي تجاوزت فترة صلاحيتها، وألقى بها العقلاء في مزبلة الـــتاريخ؛ ليبحثوا عن حلول تنقذ المجتمعات المنهارة الآن قبل فوات الأوان، يتم تصديرها إلينا بالضبط كما يتم دفن النفايات النووية في العالم الثالث[١]

(١) هبة رءوف عزت : النسوية بضاعة فاسدة - حواء وآدم إسلام أون لاين ٢٠٠٠/٤/٢٠م

ولمـــا ظهر مصطلح الجندر في الغرب هلل المنبهرون بالحضارة الغربية بالمصـــطلح الجديـــد وبدأوا يرددونه ويقدمون المصطلح بمعنى تحرير المرأة وترقـــية دورهـــا فـــي التنمـــية وبمعنى السعي لأجل إدخال إصلاحات لزيادة مســـاهمة المرأة في العمل وزيادة دخلها ونحو ذلك، وإن زادوا في الإنصاف عـــرفوا المصـــطلح تعـــريفاً غامضاً ، وذلك بقولهم: مصطلح الجندر يعني: الفـــروقات بيـــن الجنســـين على أسس ثقافية واجتماعية وليس على أساس بيولوجـــي فســـيولوجي وتـــرجمة المصطلح للعربية تختلف من مكان لآخر، فبعضـــهم يـــترجمه بـــ "النوع الاجتماعي" والبعض الآخر يجعله مرادفاً لكلمة Sex، والأغلب الأعم يكتفي من ترجمة الكلمة بتحويل الأحرف الإنجليزية إلى مقابلاتها في العربية.[1]

وتســـارعت هيـــئات ومنظمات نسائية واجتماعية في البلدان العربية إلى تبنـــي مصـــطلح الجـــندر ومحاولـــة فـــرض مفهومة على مختلف الأصعدة والاتجاهات وأضرب مثالين لذلك:

الأول : فلسطين

فـــي فلســـطين التي يحاول أهلها الحصول على جزء من أرضها لإقامة دولـــتهم المســـتقلة فـــي مقابل التنازل عن الجزء الأكبر من فلسطين للمحتل الغاشـــم ومـــع التنازلات المتعددة من قبل الفلسطينيين في هذه القضية إلا أن بنـــي صـــهيون يـــريدون المـــزيد فـــي ظـــل ضـــعف عربي وصمت دولي لـــندع هذا فله مقام آخر وما يهمنا في هذا الجانب هو أنه بعد أوسلو ومدريد بـــدأت الإعانـــات الدولية تنهال على الأراضي الفلسطينية تحت دعوى التنمية

(١) نزار محمد عثمان الجندرة مطية الشذوذ الخشيني www.meshkat.org/essay/genderID.htm .

ولكـــن أي تمويـــل إنما يتم لأهداف محددة وله شروطه ومحدداته السياسية والثقافية ، ومن ثم تخضع الأولويات لتحديد الجهات المانحة ماليًا والضاغطة سياســيًا وثقافــيًا ، كمـــا أنه يتعين الالتزام بتلك الأولويات لضمان استمرار التمويل.

تقول الفلسطينية ميسون شعث : عند بدء التعامل مع المؤسسات الدولية والـــدول المانحـــة فوجئنا بالواقع المرير. فلم يكن هدف هذه المؤسسات رفع المعاناة عن المرأة الفلسطينية والطفل. والمعونة لم تكن لهدف اقتصادي كأن تســـاعد علـــى إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة في المخيمات الفقيرة، ولكن تُصـــرف هذه المبالغ فقط لعقد ورش عمل وندوات. وتكون بنود الصرف فيها علـــى تذاكـــر السفر والإقامة بالفنادق، وإيجار القاعات والوجبات للمدرِّبات، وأتعـــاب للمتحدثيـــن أو لدراســـاتهم. والأغرب من ذلك أنه ممنوع شراء أي معـــدات معمِّرة حتى لا يتم الاستفادة منها بعد الندوة. مثال لذلك يمكن صرف مـــبالغ مالـــية كبـــيرة لتصوير الأوراق إلا أنه ممنوع شراء ماكينة تصوير. وكذلـــك إيجار ماكينة (تريكو) لتدريب فتيات المخيمات أو المجتمعات الفقيرة علـــى شـــغل الـــتريكو، وليس مسموحًا شراء ماكينة واحدة لإقامة صناعات حرفـــية بســـيطة. ولذلك لم يتم الموافقة حتى الآن على أي مشروع مقدم من قِـــبَل الاتحـــاد العام للمرأة الفلسطينية لإعداد رياض أطفال، أو مراكز لتنمية مهـــارات المـــرأة الفلسطينية، أو لإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة، وكل ما تم صرفه حتى الآن كان لإقامة ورش عمل، حتى أصبحت كلمة Workshop من الكلمات العربية التي يتداولها الجميع في الداخل. وعلى سبيل المثال لا الحصر لقد تم عمل ٣٢ ورشة عمل لمناقشة مشروع الأحوال الشخصية الفلسطيني، و٤٠ ورشة عمل لمحو الأمية القانونية للمرأة...! الخ.

وفـــي نهاية كل عام تنشر التقارير عن المبالغ الضخمة التي تم صرفها للمـــرأة الفلســـطينية كمنحة كريمة دون أن يتحقق شيء ملموس على أرض الواقـــع يساعد على النهوض بالمرأة الفلسطينية التي عانت الكثير ولا زالت، وأظن أن هذا هو المطلوب[1] .

إن حجم المنح التي تنفقها المنظمات الغربية التي تزعم أنها من أجل رفع المعانـــاة عن الشعب الفلسطيني ولكن الحقيقة المرة عن هذه المنح والعطايا وإن شئت فقل الرشوة التي تعطى من أجل السكوت وصرف الهمم إلى قضايا هامشية جانبية لا تمت للدفاع عن الوطن بصلة.

تقـــول الأستاذة/ مها عبد الهادي إن موضوع المرأة بمؤسساته وجمعياته المخـــتلفة بـــات يـــأخذ حصة وافرة من حجم المساعدات الدولية المخصصة للأراضـــي الفلســـطينية على حساب القطاعات الأخرى. فقد حصلت الجمعيات والمؤسســـات النســـوية ـ التي يبلغ عددها على سبيل المثال (١٢٠٠) من مجمـــوع (١٨٠٠)مؤسسة غير حكومية أخرى، مشاركة مع مؤسسات حقوق الإنسان على مبلغ (٦٨,٩) مليون دولار من أصل (١٥٢٧) مليون دولار تم دفعهـــا فـــي الفـــترة بين أيلول/سبتمبر ٩٣ وآذار/مارس ٩٧ حسب التقرير الاقتصـــادي الفلســـطيني الصـــادر في حزيران/يونيو ١٩٩٧، وهذا يعني أن حـــــوالي (٥%) من إجمالي المعونات الدولية وُجهت لهذا الموضوع فيما لم يخصص للمجال الزراعي والصناعي إلا مبلغ (٢٤) مليون دولار أي أقل من (١,٢%) مـــن إجمالي المعونات. وتذهب ٧٠%من أصول المبالغ المخصصة والممـــنوحة لهـــذه المـــنظمات والمراكـــز إلى المصاريف الإدارية (مكاتب،

(١) ميسون شعث : المرأة الفلسطينية ومعونات الدول المانحة إسلام أون لاين نت تاريخ الزيارة ٢٠٠٣/٢/١٥م

سـيارات، أثاث، ضيافة، تذاكر سفر، حلوى، أجور الخبراء الأجانب، الرواتب العالية للمسئولات الكبيرات في هذه المؤسسات.

والأخطـر هـو خضوع هذه الجمعيات لمبدأ العرض والطلب ومتطلبات السـوق؛ فإن كان الممولون يطلبون جهات تعني بشئون الديمقراطية تشكّلت عشـرات الجمعيات منها، وإن كانوا يريدون جمعيات تتعلق بالمرأة؛ تشكل كم هـائل مـنها، حتى أصبح لدينا المئات من هذه المراكز والجمعيات في شتى المواضـيع. وكمـا هـو معروف فإن هوية هذه الجمعيات هي هوية الجهات المانحـة، خصوصـا وكالتي: (الإنماء الأمريكية، ومؤسسة فورد) وغيرهما. ويصـف العديد من المراقبين ما يجري بأنه محاولة لربط المجتمع الفلسطيني بمخـتلف فـئاته بسياسات الجهات المانحة أولا بما يخدم مصالحها، ويكرس وجودها ماديًا ومعنويًا[1]

ومثال ذلك :

فـي تقريـر لاتحاد جمعيات الإغاثة الزراعية الفلسطينية حول ديناميكية العلاقـات الجندرية في الريف الفلسطيني – دراسة قرية جماعين بتمويل من مؤسسة: فورد فاونديشن ذكرت كلمة الجندر ٣٩ مرة تقحم اقحاما في تقرير لايتعدى بضعة صفحات ومما ورد في التقرير ما يلي :

لقـد أصبح الحديث عن الجندر في التنمية الفلسطينية دارج ألان ، ومن الـنادر جدا تقديم أي مقترح مشروع دون أن تكون قضية الجندر ماثلة فيه ،

(١) مها عبد الهادي : الاهتمام بدعم المؤسسات النسوية في فلسطين .. لماذا ؟ إسلام أون لاين نت تاريخ الزيارة ٢/٢٠/ ٢٠٠٣م

وهـذا يشـكل انعكاسـا لحركة العالم تجاه فهم اعظم لمدى تأثير الجندر على العملية التنموية

إن الخلفـية الـنظرية للجوانب التي لا بد من تلمسها عند الحديث عن الجـندر، تبيـن أن إطار الأدوار الجندرية يحدد ويعرف الجندر بالاستناد الى التقسيم في إعادة الإنتاج والعمل الإنتاجي والى الفروق الجندرية في الوصول والسيطرة على الدخل والمصادر. أما العلاقات الجندرية فقد تم تشخيصها في الخلفـية النظرية كأساس للتحليل الجندري على اعتبار ان "الجندر ليس فقط عن النساء والرجال وإنما عن علاقات القوة". وتتوقف الخلفية عند المواضيع الجـندرية في فلسطين بتوجيه النداء الى صياغة مفهوم فلسطيني خصوصي للجندر. وتحت عنوان "اهتمامات منهجية" يتم استعراض أهمية اتباع منهجية غير تقليدية لدراسة الجندر[1].

فماذا انتهى إليه التقرير إنه لم ينته إلى مطالبة المرأة بالجهاد جنبا إلى جنـب بجـوار الـرجل وهذا يستحيل أن يذكره التقرير الذي مولته مؤسسة عالمية ليس لإنقاذ الشعب الفلسطيني ورفع المعاناة عنه وإنما لإثبات أن هناك منحا للشعب الفلسطيني من أجل السكوت عن حقه

لقـد انتهى التقرير أن المرأة تشارك الرجل في الانتفاع بالمياه وبالعلاج الصحي وأن أزمة المرأة التي تعانيها في هذه القرية تتمثل في عدم حصولها على الإرث وأن جميع منافع الدخل تعود أولاً على الرجل ولا يعود على المرأة مـنه شـئ وأن المرأة قد تبيع ذهبها وهو في الأصل مهرها من أجل شراء أرض جديدة .

---

(١) انظر اتحاد جمعيات الإغاثة الزراعية الفلسطينية : قراءة في ديناميكية العلاقة الجندرية في الريف الفلسطيني دراسة حالة (قرية جماعين) إعداد فريق البحث بتمويل من مؤسسة: فورد فاونديشن كانون أول ٢٠٠٠م

لقــد حصــروا الأزمة التي تعاني منها القرية في هذه المسائل وبدلاً من مدافعــة الأعداء المغتصبين للأرض فلتتوجه الجهود نحو مقاومة الظالم الذي يسكن في البيت والذي يسمى " رجلا"

الثاني : في اليمن

عقد مؤتمر حول تحديات الدراسات النسوية في القرن الواحد والعشرين وقد عقد في الفترة من ١٢ – ١٤ سبتمبر ١٩٩٩م تحت رعاية رئيس جامعة صنعاء د.عبد العزيز المقالح وتبنى عقده مركز البحوث التطبيقية والدراسات النســوية برئاســة د. رؤوفــة حسن الشرقي. وبتمويل سخي من الحكومة الهولندية.

ويُعــدُّ هــذا المؤتمر أحد مؤتمرات السلسلة المعروفة بمؤتمرات المرأة ولكن ما يميز هذا المؤتمر عن غيره أنه ركز كلمة الجندر في أغلب الأوراق المقدمة إليه .. وصارت هي الكلمة الأساسية للتخاطب بين المؤتمرين رغم أن الكثــير منهم لا يعرف ما ترمي إليه الكلمة والمعنى الحقيقي لها ، وحفل بها كذلك التقرير الختامي الذي لم تتح فرصة قراءته من قبل المشاركين .

وقــد سار المؤتمر في اتجاه تكريس الأنثوية المتطرفة وخاصة في بعض محــاور العمــل مثل محور لغة الأدب المجندرة والتي ركزت فيها المشاركات على اصطياد حوادث التاريخ القليلة والنادرة في اللغة والأدب والاستشهاد بها علــى ظلم اللغة والأدب للمرأة .وكانت أهداف المؤتمر الرئيسية تندرج تحت محورين كما يشير إلى ذلك التقرير الختامي :

١- تطوير نظريات الدراسات النسوية في مجالات عدة منها القانون والإعلام والتنمية والتربية واللغة بما يحقق التمكن لدى النساء .

٢- توفـــير قـــاعدة معرفية ولغوية مشتركة بعيدة عن التمييز وعن التاريخ القائم على الإقصاء والتهميش بما يحقق الإنصاف للرجال والنساء .

ويؤكـــد الـــتقرير - بكل صراحة - على أن الفكر النسوي قد اهتم بكل المجـــالات ما عدا المجال الديني ، دون توضيح لمعنى هذه الجملة مما يجعلنا نعود لفهمها إلى المؤتمرات السابقة التي تعتبر الدين أحد العوائق أمام تحقيق أهداف النسوية النوعية.

وقـــد ســـار المؤتمر في اتجاه تكريس الأنثوية المتطرفة ، وفي التقرير الختامي الذي أعد قبل المؤتمر(!) اتضح أن الخط العام كان سحق كل ما يمـــت إلى الفطرة بصلة حتى أن بعض المشاركات بورقة عمل تساءلن بكل وقاحة :لماذا وجد المذكر والمؤنث في الطبيعة ولم يوجد جنس واحد فقط (هو الأنثى بالطبع)؟

وليت المشتركين في هذا المؤتمر قد توقفوا عند حد المغالاة في الحركة النسوية واتباع أي مناهجها الشرقية والغربية ولكن بعض من شاركوا في هذا المؤتمر قد أعلنوا ما هو منكر من الدين بالضرورة.

فالأديـــبة التونســـية (حـــياة الريس) التي طرحت رؤيتها الفلسفية لما تـــتعرض له النساء العربيات من كبت وضغط اجتماعي وجنسي، والسبب في ذلك حسب رأيها هو "التحكم المطلق في المرأة " وقالت: إن ذلك يوصّلها إلي درجـــة أن يتلبَّســـها الجـــن وعن كيفية ذلك قالت: إن حالة اللاوعي أو العقل الباطـــن تلجـــأ إلى سلطة الجن للتخلص من سلطة الإنسان هروباً من الضغط والكبـــت الاجتماعي، وأطلقت على هذه الحالة عنوان قصتها المعروفة "جسد المرأة بين سلطتين.

أمـــا الدكـــتور (عـــبده مطلـــس) فقد هاجم المناهج التعليمية، واتهمها بتحيزها للرجل على حساب المرأة؛ وحينما أراد أن يستشهد ببعض الأمثلة ــ لـــم يُخـــفِ بعض الحاضرين ابتساماتهم كما فعلوا من قبل مع حياة الريس ــ استشـــهد بكتـــب القـــراءة المقررة على طلاب المعاهد العلمية باليمن وكيف امـــتلأت بالأمثلة المذكرة ".. قال الطبيب.. وقال المهندس.. ولم تأت بصيغة التأنيـــث قالت الطبيبة وقالت المهندسة ." بعدها سخر مطلس من الأمثلة التي تُحذّر من خلوة الرجل بالمرأة، باعتبار أن المرأة فتنة له وقال: لماذا لا تذكر تلك الكتب أن الرجل نفسه هو فتنة للمرأة ؟!! كذلك اعترض على وصف تلك الكتـــب للمـــرأة بالحـــنان والعطف، واعتبر ذلك انتقاصاً من صفاتها الأخرى كالشدة والقوة.

والباحـــثة الأردنية (زليخا أبو ريشة) قالت في الجلسة المخصصة عن " جـــندرة اللغة والأدب " – أي تأنيث اللغة والأدب (كما حاولت أن أفهم والله أعلـــم) فذكـــرت الباحـــثة أن " أقدم كتاب كرَّس محو الأنثى وكرَّس السلطة الذكورية هو التوراة ابتداءً بفكرة الله المذكرة..!! ". ولم يتحمل الأستاذ (سيد عـــبد الرؤوف) – رئيس تحرير صحيفة عقيدتي المصرية – أن تصل الجرأة بالباحـــثة إلـــى التطاول والخوض في الذات الإلهية إلى هذه الدرجة فقال ردّاً علـــيها: هذا ليس فكراً إسلامياً على الإطلاق، هذا نقل حرفي أعمي من الفكر الغربـــي الـــذي يتعامل مع الذات الإلهية كما لو كان تعاملاً مع بشر، فهم في الغـــرب أصحاب الحضارة المادية التي همَّشت الدين ونادت بفصله عن الدولة والحياة كلها يتناقشون هل الله ذكر أم أنثي؟!! .. أبيض أم أسود؟!!.. هل هو متحيز للرجل أم للأنثى؟!! .. وقد انتهوا بالفعل من وضع إنجيل جديد يفترض أن الإله ممكن أن يكون ذكراً أو أنثي أو شيئاً مشتركاً بين هذا وذاك فيقولون: " .. أبانـــا .. أمنا .. الذي .. التي .. في السماوات " فهذا كله فكر وافد علينا

ليس له أصل ، ثم تساءل : ما الفائدة الحقيقة التي ستجنيها المرأة العربية والإسلامية من وراء البحث هل اللغة مذكرة أم مؤنثة وبالتالي هل هي متحيزة للرجل أم للمرأة ؟! وقال محتجاً: هل وصل بنا الترف الفكري أو العبث الفكري للحديث عن اللغة المجندرة واللغة المنوعة واللغة المؤنثة وترك الحديث عن الهموم الحياتية للمرأة العربية.

وجاء دور الباحثة المغربية (رشيدة مسعود) لتستنكر على الله عز وجل تعبيره عن الإناث بصيغة النكرة وليس التعريف في الآية الكريمة ".. يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور .. " الشورى - ٤٩ وقالت على لسان أحد جلساء خليفة من الخلفاء - ولم تذكر لنا من هو - أن علامة التعريف في الذكور أفضل من تقديم الإناث منكرة .. !! ولم تلحظ الباحثة أن الآية التالية مباشرة قالت ".. أو يزوجهم ذكراناً وإناثاً .." فجاءت بالكلمتين دون أداة التعريف.

وكان سوء الختام مع الباحث المغربي الدكتور (عبد الصمد الديالمي) الذي فجر في الجلسة المخصصة عن القوانين المحلية وضرورة تغييرها لتتناسب مع القوانين الدولية المتعلقة بالمرأة العديد من القنابل الفكرية الخطيرة أحياناً والبعيدة عن حدود الأدب واللياقة أحياناً أخري، ففي مقدمة ورقته " نحو قوانين جديدة للاجتهاد ونحو اجتهاد نسائي " قص قصته مع زوجته وهو في الثالثة والعشرين من العمر وكأن لسان حاله يقول اطلبوا الطلاق لتستمتعوا بالحرية الجنسية كيفما تريدون فقال: في هذا الوقت قرأت كتاب الثورة الجنسية لرايشين الذي يدعو فيه إلى الخلاص من قيد الأسرة، ويصفها بالسجن البرجوازي ويشجع على ممارسة الحرية الجنسية بعيدًا عن هذا الرابط الممل !! فتشبعت بتلك الآراء التي ملأت عليّ كياني فطلبت من

زوجتـــي الانفصـــال، وتـــم ذلك بالفعل في هدوء وسافرت إلى باريس ألاحظ وأمارس الحرية الجنسية !! وهناك تعرفت على الدكتور محمد القسوس الذي أشرف على رسالتي للدكتوراه والتي كان موضوعها عن مدى ملاءمة نظرية رايشـــين للمجتمع المغربي .. "!بعدها صب الديالمي جام غضبه علي القاعدة الأصـــولية " لا اجـــتهاد مـــع النص " وقال: إن القرآن لا يحوي أية نصوص قطعـــية بـــل إن كل نصوصه ظنية لا أحد يعلم المراد الإلهي منها، الله وحده عـــنده سر تفسيرها، ولذلك لا ينبغي أن يحتكر تأويلها بعض رجال الدين، ثم علـــت نبرات صوته وهو يتساءل مستنكراً : لماذا لا اجتهاد مع النص؟ لماذا هذا النظام المحدد المقيد ؟ لا بد لكي نضع الاجتهاد في خدمة النضال الأنثوي أن نـــثور علـــى تلـــك القاعدة وأن نخترق الحدود التقليدية والتقليديين الذين يعملـــون في مجال الاجتهاد. ثم تبلغ به الجرأة مداها حينما قال إن القرآن في مســـألة الميراث وقت نزوله كان يمثل ثورة في المجتمع الجاهلي آنذاك، أما الآن فلم يعد يماثل روح العصر، وأن أي نص لا يسوي صراحة وفي وضوح بيـــن المرأة والرجل يجب أن نرمي به في مزبلة الأيديولوجية !! وحينما رأى علامات الضيق قد ارتسمت على وجوه بعض المشاركين أردف قائلاً " لا إكراه فـــي الديـــن " هـــذا نص قرآني يسمح بقيام إسلام علماني يتناسب مع القرن الحادي والعشرين[1]

الأقـــوال السابقة كلها لأناس لهم مسميات إسلامية ويصنفون على أنهم مســـلمون ومـــع ذلك تبلغ بهم الوقاحة إلى هذا الحد من التطاول على الذات

(١) راجع محمد عبد العاطي : اليمن المؤتمر الدولي للتحديات النسوية إسلام أون لاين نت تاريخ الزيارة ٢٠٠٢/١٢/٢٠م وانظر أيضا صباح عبده الخيشني مشروع الجندر

الإلهية وإنكار النصوص القطعية من القرآن والسنة ومحاولة علمنة للدين لا تعترف بثوابت الدين وإنما تنطلق من فكر علماني غربي.

ومن اللافت للنظر وسط هذا الفسوق والعصيان أن تأتي كلمة السفيرة الأمريكية لدى اليمن "بارا بودين" والتي تحولت فيها إلى واعظة إسلامية من الطراز الأول؛ وجاءت كلمتها عن العنف الذي يُمارس ضد المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية مؤثرة خاصة بعد استشهادها بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وقالت: لابد أن نعترف بوجود عنف يُمارس ضد المرأة العربية والإسلامية، ولا بد أن يُنشر ذلك من أجل معالجته على مستوى المنظمات الدولية التي تعني بحقوق المرأة، واستمرت السفيرة في حديثها مرتدية مسوح الأكاديميين ومتخلِّية عن صفتها الدبلوماسية وراحت تشرح بعض الأمثلة عن العنف الموجود في مجتمعاتنا واختتمت كلمتها بالآية القرآنية " .. ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .." وأكدت علي ضرورة شعور المرأة العربية بالأمان في بيتها واستشهدت بالحديث الشريف " .. خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي[1] أ.هـ [2]

وتنتقل عدوى الجندر إلى كثير من البلدان العربية فأصبح المصطلح يستخدم على نطاق واسع ولكل مفهومه للمصطلح وبدأت المنح تنهال على كل من يسير في الاتجاه الذي يريده السادة الأكابر ومن الجدير بالذكر أن أي تمويل إنما يتم لأهداف محددة وله شروطه ومحدداته السياسية والثقافية ، ومن ثم تخضع الأولويات لتحديد الجهات المانحة ماليًا والضاغطة سياسيًا

---

(١) رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب صحيح- كتاب المناقب عن رسول الله - باب فضل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم

(٢) راجع محمد عبد العاطي : اليمن المؤتمر الدولي للتحديات النسوية إسلام أون لاين نت تاريخ الزيارة ١٢/٢٠/ ٢٠٠٢م

وثقافـيًا ، كما أنه يتعين الالتزام بتلك الأولويات لضمان استمرار التمويل .. ومـن جهة أخرى فإن التنظيمات الحكومية تخضع لأولويات النظام السياسي ووفق خلفيته الفكرية والأيدلوجية.

هذه الاعتبارات تجعل التنظيمات وما يصدر عنها من مؤتمرات وأنشطة تختلط فيها المواقف الثقافية والحضارية بالسياسية إلى حد كبير ؛ مما يُحدث إشكاليات كبيرة على المستوى الثقافي والاجتماعي والديني ؛ لأنه لا يمكن لنا أن نستعير/ نستنسخ جزءًا من نمط حياة قائم في بناء حضاري وثقافي معقد (الغـرب هـنا) مـن دون إدراك مكمـلات هذا الجزء ، وتبعات ومشاكل هذا الاستنسـاخ علـى مجتمعاتـنا ؛ مـا يسفر عن فجوات تفرضها خصوصية المجـتمعات العربـية المتعددة ثقافيًا ، والمتفاوتة وعيًا وتمسكًا بالقيم الدينية (المتيقنة أو الموهومة) [1]

يقول الدكتور/إبراهيم البيومي : لا يوجد تمويل أجنبي غير مشروط، أيًّا كان مجال النشاط الذي يقدم له هذا التمويل، وأيًّا كانت نوعية الجهة المانحة الأجنبية، حكومية أو غير حكومية؛ فهناك دلائل كثيرة تؤكد على أن كل تمويل أجنبـي، سـواء كـان في صورة دعم مالي أو فني، لا بد وأن يحتوي على شروط تخدم مصلحة الجهات المانحة، أو المؤسسات التي تقف وراء التمويل، أو الدول التي تنتمي إليها، في بعض الحالات تتفق مصلحة الجهة المانحة مع مصـلحة الجهـة الممنوحة، وهذه حالات نادرة جدًّا، وتكاد تكون معدومة لا يقاس عليها[2]

---

(١) معتز الخطيب : تحرير المرأة عقم المفهوم وانتهازية التطبيق الشبكة الإسلامية تاريخ الزيارة ٢٠٠٢/٢/١٠م

(٢) د/ ابراهيم البيومي البيومي : العمل الأهلي بين التمويلين الوطني والأجنبي حوارات حية إسلام أون لاين ٧/١٩/ ٢٠٠٠م

وفـــي إطـــار قضـــايا المرأة و(الجندرة) أو التمييز بين الرجل والمرأة.. تغلغلت بعض التمويلات الأجنبية في مصر، وفرضت أولوياتها وهو ما لوحظ عندما بدأت معركة قضية الختان ثم توقفت فجأة، تبعا لجدول أعمال وأولويات الجهات المانحة وليس مجتمع الدولة الممنوحة، ومحاولات الاختراق ما زالت مستمرة.

ولذلـــك أكدت السفيرة ميرفت التلاوي -الأمينة العامة للمجلس القومي للمرأة- الذي ترأسه سوزان مبارك قرينة الرئيس المصري، على رفض قبول أيـــة منح أو مساعدات أجنبية للمجلس القومي للمرأة أو فروعه بالمحافظات المصـــرية. وأوضحت السفيرة أن التمويل الأجنبي هدفه اختراق المجتمعات، مؤكـــدة على عدم السماح به. ويذكر أن عددًا من الجهات الأجنبية قد قامت باتصالات بأمينات ورئيسات هذه المجالس في المحافظات النائية بمصر، تحت دعوى منحة للتدريب على قضايا المرأة.

يذكـــر أن الـــتمويل الأجنبي أو المساعدات الأجنبية للعالم الثالث تفرض على الجهات القابلة للمنحة شروطًا قاسية مقابل الدولارات، منها: أن تخضع لإشـــراف أكثر من هيئة في الدولة المانحة -تحت شعار سقوط مبدأ السيادة الوطنـــية، فـــيما يخـــتص بحقوق الإنسان الذي تم إعلانه خلال مؤتمر فيينا لحقـــوق الإنســـان عام ١٩٦٣-، إلى جانب أن بعض جهات التمويل تفرض مجموعـــة مـــن الشـــروط السياســـية علـــى أجندة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والسياسية[١]

---

(١) إسلام أون لاين – الأخبار ٢٠٠٠/٨/٧م بتصرف

ومما سبق يتضح لنا بجلاء السر في تبنى فكرة الجندر لأن الجهات المانحة للمعونات والهبات تفرض أجندتها على الهيئات والمنظمات التى تقبل عطاياها من أجل تبني الأفكار التى تريدها هذه الجهات فهل من الممكن أن تكون عندنا جهات مانحة لا نقول تفرض أفكارها وإنما تهدف إلى حرية المؤسسات والهيئات العاملة في نطاق العمل الاجتماعي في تبني الأفكار والأعمال التى من أجلها يتحقق الرخاء والتقدم في شتى مجالات الحياة بما لا يتعارض مع قيمنا المنبثقة عن ديننا الحنيف. قد لا تكون الهبات كثيرة ولكن مع الإخلاص في العمل وتقوى الله يتحقق الهدف.

إن المرأة المسلمة في مجتمعاتنا تحتاج إلى من يدافع عنها ويرفع الظلم الذي يقع عليها لأن المتأمل لحال المرأة المسلمة يجد أن هناك تباينا شديدا بين النصوص الدينية والواقع الذي فرض على المرأة كثيرا من أنواع الظلم ولكن المجتمعات الإسلامية لا تحتاج إلى مصطلح الجندر الذي يفرض عليها قيما تتعارض مع دينها وإن دعاة الجندرة في عالمنا الإسلامي – أدركوا أم لم يدركوا – يروجون لأفكار خطيرة من أهمها :

أولاً : رفض أن اختلاف الذكر والأنثى من صنع الله (وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى من نطفة إذا تمني) [1]

ثانياً : فرض فكرة حق الإنسان في تغيير هويته الجنسية وأدواره المترتبة عليها.

---

(١) سورة النجم: ٤٥-٤٦

ثالثاً : الاعـــتراف بالشذوذ الجنسي وفتح الباب لإدراج حقوق الشواذ من زواج المثليين وتكوين أسر غير نمطية والحصول على أبناء بالتبني ضمن حقوق الإنسان.

رابعـــاً : العمـــل على إضعاف الأسرة الشرعية التي هي لبنة بناء المجتمع الســـليم المـــترابط ومحضن التربية الصالحة ومركز القوة الروحية ومفخرة الشعوب المسلمة في عصر الانحطاط المادي.

خامساً: إذكاء روح العداء بين الجنسين وكأنهما متناقضان متنافران، ويكفي لتأييد هذا الاتجاه مراجعة أوراق المؤتمر الدولي لتحديات الدراسات النســـوية فـــي القـــرن الحادي والعشرين الذي نظمه مركز البحوث التطبيقـــية والدراسات النسوية في جامعة صنعاء – اليمن، فقد كان ممـــا جـــاء فيه الاعتراض على كثرة وجود اسم الإشارة للمذكر في اللغـــة العربية أكثر من المؤنث وكذلك ضمائر المخاطبة للمذكر أكثر مـــنها للمؤنث، ومما يدعو إلى الضحك اعتراض إحدى الباحثات في هـــذا المؤتمر الدولي على تصويب أبي الأسود الدؤلي لابنته عندما قالـــت : مـــا أجملُ السماء، وأرادت التعجب ، فنبهها أن النصب هو الصـــواب، علّقت الباحثة قائلة معترضة على التصويب: ألم يكن أحدٌ قبلها قد أخطأ.

سادســـاً : التقليد الأعمى للاتجاهات الجنسية الغربية المتطرفة: والتي امتدت حتى شملت الموقف من الذات الإلهية في بعض الأحيان، فكما سمعنا أن جمعـــية الكـــتاب المقدس أصدرت ترجمة جديدة للكتاب المقدس تتسم بالحيادية في مخاطبة الجندر سمعنا في مؤتمر صنعاء المشار إلـــيه آنفاً من تقول "إن أقدم كتاب كرّس محو الأنثى وكرّس سلطة

الذكوريـــة كان في التوراة ابتداء بفكرة الله المذكرة" تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

سابعاً: رفـــع المســـؤولية عن الشواذ جنسياً وإظهارهم بثوب الضحية التي جنى عليها المجتمع، و هذه محاولة قديمة تتشح بثوب العلمية أحياناً وتأتـــزر بلباس بعض الأبحاث المغرضة – التي ترى أنّ هناك سبباً فســـيولوجياً في تركيب الدماغ يسبب الشذوذ – أحياناً أخرى، وكِلا القوليـــن مـــردود، ذلـــك أنـــه لا أحد ينكر أن هناك عوامل مختلفة (المجـــتمع، تجارب الطفولة، الشيطان، ... الخ) تؤثر وربما تدعو إلى الشذوذ.

المرأة المسلمة

بين حقيقة الدين وظلم الواقع

درج مفكرونا حينما يتحدثون عن المرأة أن يوضحوا المكانة التي أولاها إياها الإسلام ويعددون النصوص الدينية من القرآن والحديث التي توضح هذه الحقـوق والتـي توضـح أيضا المكانة العظيمة التى أولاها إياها الإسلام ثم يقارنون ذلك بحال المرأة في العصور القديمة والحديثة دون ذكر لحال المرأة المسلمة في الواقع ؛قد يقال إن المجتمعات هي التي ظلمت المرأة نعم تعرضت المـرأة لظلم شديد ومتفاوت في مجتمعاتنا الإسلامية بسبب الأعراف والتقاليد ولكن مما يؤسف له أننا نجد بعض هذه المفارقات في كتب التراث التي تحتاج إلى تمحيص وواقع المذهبية التي لا ترى إلا رأيا واحدا وتنكر ما اختلف فيه الفقهاء .

إن المرأة المسلمة في الواقع الذي نعيشه تحتاج إلى إنصاف يرفع عنها كثيرا من الظلم الذي تتعرض له

ففي البيت يصادر رأي الفتاة ولا يهتم بها كالاهتمام بأخيها وقد يصادر رأيهـا فـي مستقبل حياتها فلا يؤخذ لها رأي في زواجها وتحاسب على كل صـغيرة وكبيرة بينما أخوها يتم التسامح معه في نفس الشيء الذي تحاسب عليه الفتاة .

وعلـى نطاق المجتمع ما زالت بعض المجتمعات الإسلامية تصادر حق المرأة في المشاركة السياسية أو الالتحاق بسلك القضاء.

إن حقوق المرأة في الإسلام ثابتة لا يجادل بشأنها أحد، إنما المشكل في تنزيل هذه الآيات والأحكام الشرعية لأرض الواقع الذي يشهد مظالم وتجاهل للحقـوق التـي كفلـتها الشريعة الإسلامية للمرأة في الإرث والتعليم والذمة الماليـة المسـتقلة والعمـل والجهاد والمشاركة في الشورى. فالشقة – بل الهـوة- بين الحقوق المكفولة في الشريعة وواقع المرأة المسلمة واسعة في مجـال السياسـات العامة والقانون، وهناك حاجة ماسة لتفعيل النص وتوفير الفرص وإتاحة المساحة، وكلها قضايا لا بد من فتحها للنقاش نحتاج في دار الإسلام لعبور الفجوة بين الأصول والفقه في هذا الصدد، وما أحدثته الثقافات والتقالـيد غـير الإسلامية (الجاهلية) من تشوه في واقع المرأة المسلمة عن تطبـيق النصوص وغلبة ممارسات تاريخية لا تمت بصلة للأصول، وموقفها العادل من المرأة وتكريمها وجعل النساء شقائق الرجال.

لقـد تسللت مفاهيم الثقافات المحلية إلى مفهوم الفقهاء، والدارس للفقه فـي قضـايا المرأة وسياقات الفقهاء الاجتماعية يلحظ على الفور التباين في المواقـف والـرؤى حسـب الخلفـية الثقافية والاجتماعية ما بين إمام مثل السيوطي وآخر مثل ابن حزم، والأمثلة كثيرة.

والجهـد المطلوب بإلحاح هو أن تتم دراسة الفقه وسياقاته الاجتماعية ومراجعة الآراء الفقهية والفتاوى التي غلبت فيها الثقافة المحلية على صريح الـنص أو مقاصده، وأهدرت فيها أهلية المرأة العقلية والقانونية، وقدمت لها نظرة دونية تتعارض مع صريح النص القرآني وسنة الرسول(صلى الله عليه وسلم) الصحيحة – القولية والفعلية؛ وتتناقض مع القيم الحاكمة في المنظومة الإسلامية من عدل ورحمة، وكذا مع تكريم وتقدير المرأة في الخطاب القرآني فـي مواضـع شتى. فالتعامل مع مفاهيم المعروف والفضل في التعامل مع

النســـاء خاصـــة في العلاقة الزوجية تراجعت لصالح مفهوم وتصور للقوامة يصـــورها ســـلطة باطشـــة لا رقيب عليها، وهناك فارق مثلاً بين تفسير هذه المفاهيم بين الطبري والزمخشري بعده بقرنين.

وهـــذه المـــراجعات المطلوبة ليست "تسوية" ولا "جندرة" بل هي تقويم وعـــودة للأصـــول وتحرير للنص من سلطة الثقافة السائدة في زمن المفسر؛ لأن الإســـلام صلاحيته لكل زمان ومكان، فالأمر ليس "اجتهاداً" جديداً مغايراً لأصـــول أو مـــراجع لها رجوع استظهار؛ بل هو التزام بها، ورجوع افتقار للإجابـــة على أسئلة ومشاكل المرأة المسلمة التي من حقها أن ترفع صوتها فـــي أي زمان ما دامت قد رفعته في زمن الرسالة؛ فاستجاب الله لها، وسمع قولها وأنزل من الآيات ما ثَبَّت فؤادها، وأكد مكانتها وقدَّر منزلتها المتساوية مع الرجال في ساحة الإيمان والدعوة وحمل أمانة هذا الدين.

إن المطالبة بحقوق المرأة ليست مطالبة بمساواة كاملة آلية ميكانيكية، بـــل هـــي مطالـــبة بعدالة وولاية متكافئة، واحترام للفروق الحقيقية وليست المتخلـــية أو المصـــطنعة أو المختلقة بتعسف، وهي مطالبة تقف على أرض الإسلام وتعترف بمرجعيته، وشهدت الأعوام الخمسة عشرة الأخيرة صحوة نسائية إسلامية، وجهداً دءوباً من باحثات هويتهن إسلامية وولاؤهن إسلامي للـــنهوض بأوضاع المرأة، وإعادة قراءة الأصول، واستعراض التراث، ورده للأصول، وقراءتهن للقرآن والحديث التماسًا للعدل الإلهي ليس قراءة نسوية بـــل قراءة واجبة شرعًا؛ لأنهن حاملات لهذا الدين وعليهن معرفة ما شرعه الله لهن وعليهن الذود عنه ضد التفريط والإفراط[1].

(١) د/أميمة أبو بكر :تأملات امرأة مسلمة في مسألة الجندر ـ إسلام أون لاين نت ٢٠٠٣/١/١٥م

إن المجتمعات الإسلامية بحاجة ماسة إلى المحافظة على الأسرة والتشجيع على قيامها بتيسير الزواج وحماية بنيانها من الانهيار. الأسرة التي أرادها الله مودة ورحمة لا تنازع فيها فلكل دوره وبمقدار ما يكون له من حق يكون عليه من واجب.

إن الأسرة في المفهوم الإسلامي تقوم على أساس تراحم مبني على الإيمان الديني، وعن هذا الإيمان ينبثق الالتزام بتشريعات وقوانين الأسرة، وفي مقابل الحق الفردي في المفهوم الغربي يأتي الواجب الديني، وفي مقابل الحرية المنفلتة من أي ضابط، تأتي المسؤولية الأخلاقية، وبينما يتم إشباع اللذة بالممارسة الحرة بوصفها حقاً مدعوماً بالحرية، في الرؤية الغربية، يكون إشباع اللذة في الرؤية الإسلامية بالزواج فقط، وبتحمل مسؤولية المساهمة في بناء المجتمع الصالح، والفرد الصالح، وفي حين تشكل اللذة الجنسية نمط حياة الغربي، يتم دمج النشاط الجنسي في حياة المسلم باعتباره شكلاً من أشكال العبادة، "وفي بُضع أحدكم صدقة"[1] وبناء على مفهوم "الحق الطبيعي" في المنظومة الغربية الذي لا دخل للدين فيه، تم إعادة صياغة منظومة قيمية جديدة، كاللذة، والفردية، والاستقلالية، والحرية الجنسية، وحرية تكوين الاختيار الجنسي (الشذوذ)، وأن المرأة مالكة لجسدها ولها حرية التصرف فيه... والدولة هنا هي ضامن / مستند قانوني لحماية هذه الحقوق[2].

إن من الخير لنا أن نقر بأنه عندنا تجاوزات متعددة ضد المرأة . نقر بالخطأ ونحاول أن نجد له حلا من ديننا وقيمنا لا نسير وراء الركاب الغربي

---

(١) صحيح مسلم -كتاب الزكاة -باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع

(٢) معتز الخطيب : الأسرة بين الحداثة الغربية والرؤية الإسلامية ٢٠٠٢/١١/٦م

الذي حاول أن يصلح من حال المرأة فخسف بها في ظلمات الشهوة والشذوذ والانحـــراف الأخلاقـــي ودك قواعد عشها الوردي فهدم كيان الأسرة وقضي عليها .

الخاتمة

قال أمير الشعراء أحمد شوقي:

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

الأخلاق هي أهم ركن في قيام الحضارات وفساد الأخلاق يؤدي إلى هدم الأمم وسرعة انهيارها كما قال رب العالمين (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا)[1] لقد أهلك الله الأمم السابقة لما أصابهم الانحراف الأخلاقي فشذوذ قوم لوط وغش قوم شعيب وتكبر قوم هود وترف قوم صالح كل هذه الأفعال غير الأخلاقية كانت نذير شؤم على تلك الأقوام وبسببها تم هلاكهم.

والحضارة الغربية التى تعيش أزهى عصورها في التقدم التقني والصناعي والمادي تعيش أيضاً أول أيامها في سرعة زوالها لما فسدت أخلاقها وأصبحت اللذة والمنفعة والغاية التى تبرر الوسيلة إلى غير ذلك من أمور لا أخلاقية .

والانتفاع من أفكار الآخرين وتلمس الحكمة أمر مرغوب فيه في الإسلام فالحكمة ضالة المؤمن أينما التمسها فهو أحق الناس بها ولكن ينبغي ألا تكون الاستفادة معارضة للدين فهي يومئذ لن تكون استفادة بل ستكون ضرراً يلحق الهزيمة بأمتنا في شتى الميادين الفكرية والعملية والاجتماعية وستكون

---

(١) سورة الإسراء ١٦

لـــه عواقبه الوخيمة كما قال رب العالمين: (ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى) [1]

إنـــنا بحاجـــة إلـــى تطبيق شريعة الإسلام في منح المرأة حقوقها التي أعطاهـــا إياها الإسلام فهي أفضل بكثير مما ينادي به دعاة تحرير المرأة في المجـــتمعات الغربية لأن المرأة في هذه المجتمعات قد مسخت وأصبحت أداة للذة فحسب.

لا نـــنكر أنـــه عـــندنا مخالفات متعددة بشأن المرأة لا ننكرها بل نحاول الدفـــاع عـــنها ضد الظلم الذي يقع عليها في بعض المجتمعات ويحسب ظلما وزورا على الإسلام الحنيف.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل .

---

(١) سورة طه ١٢٤

المراجع

أولا : القرآن الكريم

ثانيا : كتب السنة

١ – صحيح البخاري ٢ – صحيح مسلم ٣ – سنن الترمذي

ثالثا : مواقع الإنترنت

١ – موقع قناة الجزيرة ٢– الشبكة الإسلامية ٣– إسلام أون لاين نت

٤ – موقع منتدى الإسلام اليوم ٥– موقع الخيمة ٦– موقع لها أون لاين

٧ – www.aleman-yaman-yaman.net/isdarat/isdar.3.htm

٨ – www.khayma.com/happy family/0004/000005.htm

٩ – www.muslimat.org/arabic/women_rights.htm

١٠ – www.macmag-glip.org/Arabic/newsletter_march3.htm

١١ – www.meshkat.org/essay/genderID.htm

١٢ – www.aleman-yaman.net/isdarat/isdar.3.htm

رابعا : الصحف والمجلات

- مجلة النبأ – العدد ٦٤ رمضان ١٤٢٢هـ
- جريدة الحياة ٢٥/٥/٢٠٠٢م